مقالة الكرابيسي وموقف الإمام أحمد منها

بين البحث العلمي والعبث النقدي 1445/6/17

ناصر بن عبدالله آل متعب
n.am7@hotmail.com

توطئة:

المساهمة في تصحيح المسارات البحثيّة، مساهمة مطلوبة خاصة في هذه الأزمان الذي كثر فيه العبث البحثي، ولكن ينبغي ألّا تُصبح المساهمة في تقويم العبث، عبثاً، فيزداد الطين بلّة، خاصة إذا اتُخذت هذه المساهمة درعاً يُتوقّى به النقد، وسُلّماً يُرتفع به عن أرض الهوى إلى سماء الموضوعيّة، وسيفاً يُرهّب به مخالفه.

يصف كيلي جيمس كلارك (Kelly james calrk) هذا الذي يظن أنه تسامى إلى سماء الموضوعية، بأنه يتوهّم عصمته من أن يقع في براثين التحيّزات، فهو يقول: "أنا لست مثلهم، أنا الروح الديكارتية الحرّة التي تحلّق على نحو محايد فوق الصراع الاجتماعي والتاريخي، مستنتجة النظريات من بديهات البدهيّات، أنا إله ابستمولوجي، أما عن الحثالة بأسفل مني، فهم مجرّد مخلوقات مجسّدة تخضع للشروط الاجتماعية، والعواطف، والقصور الإدراكيين الأرضيين...بناءً على عملي الجاد فإنني في وضع فريد فيما يتعلق بالحقيقة، وإذا كنت لا تتّفق معي، فلأنك لست

كذلك، أنت متحيّز، ومهارتك النقديّة أقلُّ شحذاً، أنت طفل ثقافتك، عُرضة للانحيازات، بل وربما للأوهام"(١).

وبعد هذا الوصف المضحك المبكي المطابق لواقع كثير من (روّاد تقويم البحث العلمي)، أنتقل إلى موضوع هذه الكتابة، والذي ليس بالضرورة أن يكون له علاقة بالمقدمة السابقة، فقد تكون المقدمة اعتباطية لا أكثر.

تعتبر مقالة الحسين الكرابيسي (اللفظ) من المقالات المؤثرة في الساحة العقدية، وقد ظهرت في أيام الإمام أحمد، وكان للإمام أحمد موقفاً صارماً منها.

وقد تباينت أقوال الباحثين في تناول هذه المقالة، وصدر قبل أيام، بحثٌ تكلّم عن هذه المقالة، وموقف الإمام أحمد منها، كتبه عبدالله الغزي، ذهب فيه إلى أنّ المقالة نشأت في مجتمع أهل الحديث، ولا علاقة للجهمية بها، وإلى أنّ الكرابيسي لم يقل بخلق الحرف، وأنّ الإمام أحمد عنده قصور في تصوّر مقالة الكرابيسي، وأنه يحكم عليها بالكفر دون لحاظ كون الجهمية وراء تلك المقالة، فكلام أحمد في اللفظية ليس متوجّهاً للذين يُدخلون المقروء الملفوظ (القرآن) في قولهم: (لفظي بالقرآن مخلوق)، بل أحمد يحكم على أناس لا يقصدون الحروف.

وكان غرض الغزي من هذه المقالة ظاهراً في عنوانها **(لماذا لا ينبغي الانطلاق من المصادر الثانوية في دراسة القضايا التاريخية- حالة الاعتماد على ابن تيمية أنموذجاً)**، فجعل من قضيّة اللفظ مثالاً لمقصده.

ولا شك أنّ الغرض الذي أراده الغزي سليم، ولكنه أخطأ في التمثيل، فهو أراد تصحيح أخطاء منهجيّة بحثيّة، فوقع في أخطاء منهجيّة حين تناول المسألة، وظهر منه

(١) الله والدماغ، ترجمة: محمد سيد سلامة (٢٦٥-٢٦٦).

تقصـــير في جمع المادة، وتحليلها، وإعمال الأداة النقديّة فيها، وهذا ما دفعني إلى كتابة هذه المقالة، بالإضافة لاعتنائي بأقوال الإمام أحمد.

والخلاف ليس في مخالفة ابن تيمية أو أحمد، فسيجد القارئ كاتبَ هذه المقالة، قد خالف السرديّة التيميّة، ولكن الخلاف في تقويم طرق البحث بمنهجية خاطئة.

وسأتناول مقالة الكرابيسي وموقف الإمام أحمد منها في القضايا التالية:

القضيّة الأولى: مسألة اللفظ أثريّة أم كلاميّة؟.

زعم الغزي أنّ مســـألة اللفظ تفجّرت في مجتمع أهل الحديث[١]، وأنه لا علاقة لمسألة اللفظ، ومن قال بها، بأهل الكلام -الجهمية والمعتزلة-[٢].

والكلام هنا سيكون في مقامين، الأول: المقالة، والثاني: توجّه قائلها.

المقام الأول: مقالة اللفظ.

يحكي الأشعري سبب ظهور القول باللفظ قائلاً. "وإنما قال قوم: لفظنا بالقرآن، ليثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم، وقولهم بخلقه، ويدلسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم"[٣].

---

(١) غزي (١٢٩).

(٢) غزي (١٣٦).

(٣) الإبانة (١٠١).

ويقول الدارمي ناقلاً قول خصـــمه الجهمي: "وأما قولك: في القراءة والقارئ والمقروء: إنّ لكل شـــيء منه معنى على حدة، فهذا أمر مذاهب اللفظية، لا ندري من أين وقعت عليه، وكيف تقلّدته؟، فمرة أنت جهمي، ومرة واقفي، ومرة لفظي"[(١)].

وهذه الرواية تؤكّد تعلّق المســألة بالمتكلمين، بل تشـــير إلى تعلّقها بالمريســي، فخصم الدارمي ممن ينتحل مذهبه، لذا عنون الدارمي كتابه بالنقض على المريسي.

وســـيأتي أن الإمام أحمد وغيره، جعلوا هذه المقالة من مقالات المتكلمين، وقرنوها بمقالات أهل الكلام، وذكروا علاقتها بالجهمية، ولم يفعلوا ذلك مع مقالة نفي خلق اللفظ، لمعنى يأتي ذكره.

ولو نظرنا في كتاب البلخي في المبحث الذي عقده بعنوان (القول في القرآن)[(٢)]، لوجدناه ينقل عن طوائف من المتكلمين وغيرهم، قولهم في التلاوة والقراءة واللفظ، بل لو نظرت في نقله حكاية جعفر بن مبشر (ت٢٣٤هـــ) -وهو ممن عاصر أحمد- لمقالات الفرق في القرآن، لوجدت كلام المتكلمين في التلاوة والقراءة، وعلاقة القرآن المتلو بما في اللوح [(٣)]، وســتذكر حينها ما حُكي عن داود الظاهري من القول بأنّ القرآن الذي في اللوح المحفوظ، وفي الكتاب المكنون، غير مخلوق، وأنّ الذي عند الناس في مصـاحفهم مخلوق، وهي مقالة منسـوبة للناشـئ المعتزلي[(٤)]، وسـيأتي أن دواد الظاهري قرنته بعض المصادر بالكرابيسي.

---

(١) النقض (٢/٨٩٩-٩٠٠).

(٢) المقالات (٢٥٨) وما بعدها

(٣) المرجع السابق (٢٨٧-٢٩٥).

(٤) شرح اللالكائي (٢/٣٩٨)، تاريخ بغداد (٩/٣٢٤)، وسير الأعلام (١٣/١٠٠).

وحتى البلخي حينما حكى أقوال الفرق في اللفظ، لم يقتصر على قول الكرابيسي، بل ذكر قول الإسكافي المعتزلي، وغيره[١]، وبالمناسبة الإسكافي كان ممن يكلّمه الحسين الكرابيسي ويناظره[٢].

المقام الثاني: مقام القائل (توجّه الكرابيسي).

عندما يعلم الباحث أنّ هذه المقالة منسوبة للكرابيسي، سيتبادر إلى ذهنه، ما توجّه الكرابيسي، هل هو أثري أم كلامي؟، وهذا السؤال الأساس حاول الغزّي أن يتجاوزه، وكأنه نتيجة مسلّمة، فهو يَعدُّ الكرابيسي من أهل الحديث، ولا علاقة للكلام بأقواله، ويحاول في بعض الأحيان أن يطوي القضية، بالإشارة إلى أنّ البلخي قد عدّ الكرابيسي من الحشويّة[٣]، وهذا اختزال مُخِلٌّ، لجوابِ سؤالٍ محوري في البحث، وبعيداً عن الممارسة الانتقائية للباحث، لنُجِب عن هذا السؤال بعلميّة: هل الكرابيسي أثري أم متكلم؟!

جعل ابن منده (ت٣٩٥هـ) الكرابيسي في زمرة ابن كلاب والأشعري "وأمثالهم ممن كان **الجدال والكلام طريقه في دين الله**"[٤]، "الذين كان مرجعهم في دينهم إلى **معقولهم السخيف، وآرائهم الخبيثة، يتأوّلون كتاب الله على غير تأويل السلف**"[٥].

ويصف ابن عبدالبر الكرابيسي بأنه "**كان نظّاراً جدليّاً**، وكان فيه كبر عظيم، وكان يذهب إلى مذهب أهل العراق، فلما قَدِمَ الشافعي وجالسه وسمع كتبه، انتقل إلى

---

(١) المقالات (٣٠٠-٣٠١).

(٢) تاريخ بغداد (٤١٨/٣).

(٣) غزي (١٥٩)

(٤) ذم الكلام، الهروي (٤٢٤/٤)، برقم: (١٣٤٥).

(٥) نص لابن منده في مسألة اللفظ (٨٤).

مذهبه"[١]، وذكر البيهقي أنه قبل انتقاله إلى مذهب الشـــافعي، كان من أهل الرأي المتهوّكين بأهل الحديث[٢].

وقد أخذ الكرابيســـي الكلام عن جملة من أعيان المتكلمين، من أبرزهم: الوليد الكرابيسـي[٣]، الذي قيل أنه أعلم الناس بالكلام بعد حفص الفرد[٤]، والوليد هذا قال عنه ســبط ابن الجوزي: "من أكابر المعتزلةِ بالبصــرة، وله مقالاتٌ معروفة يقرِّر فيها مذاهبَ المعتزلة"[٥].

وقال الخطيب في الوليد: " أحد المتكلمين في الأصول على مذاهب أهل الحق، وهو أستاذ الحسين بن علي الكرابيسي"[٦].

فيظهر أنه كان يتوسـط بين الاعتزال وأهل السـنة، لذا تجاذبته الطوائف، وقد ذكر الناشئ الأكبر المعتزلي (ت٢٩٣هـــــ) فرقة (الوليديّة) كفرقة مستقلّة من (الحشوية)، تنتسب للوليد الكرابيسي[٧]، فلاحظ أنّ الناشـئ المعتزلي عدّ الوليد الكرابيسي الذي قيل أنه أعلم الناس بالكلام بعد حفص الفرد، من الحشـويّة!، لتعلم أنّه لايلزم من عدّ معتزلي -كالبلخي- الحسينَ الكرابيسي من الحشوية، نفي التكلّم عنه.

---

(١) الانتقاء (١٠٦).

(٢) انظر: مناقب الشافعي، البيهقي (٢٢١/١).

(٣) انظر: تاريخ الإسلام (٤٤٥/١٦).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٦١٢/١٥).

(٥) مرآة الزمان (١٥٠/١٤).

(٦) تاريخ بغداد (٦١٢/١٥).

(٧) مسائل الإمامة، ومقتطفات من الأوسط في المقالات (٦٧).

وبالمناسبة الباحث الغزي في بحثٍ سابقٍ له، لم يُفرّق بين المتكلّم وليد الكرابيسي، وبين الحسين الكرابيسي الذي يزعم أنه من أهل الحديث، فأخذ يُغَلِّط الناشئ، ويزعم أنه أخطأ في اسم الكرابيسي![١]، وهو الآن يُحَدّثُنا عن مذهبه!.

وعوداً إلى المقصد: الحسين الكرابيسي القائل باللفظ، كان صاحب جدل ومناظرة، يكلّم ويناظر رؤوس المتكلمين -كالإسكافي-[٢]، وألّف في المقالات، كتاب قال عنه خطيب الري الرازي: "على كتابه في المقالات **معوّل المتكلمين** في معرفة مذاهب الخوارج، وسائر أهل الأهواء"[٣]، وكتابه هذا نقل منه البلخي، والأشعري، وغيرهما.

ففيما سبق أنّ الكرابيسي كان من جُملة المتكلّمين، فقد وصفه بذلك جملة من أهل الحديث والكلام، ولا يعني ذلك نفي مشاركته الحديثيّة، وإن كانت مشاركاته محل نظر، فأبرز مشاركاته (كتاب المدلسين)، لقي معارضة من أهل الحديث، وعلى رأسهم الإمام أحمد[٤]، وألّف الطحاوي كتاب (نقض كتاب المدلسين على الكرابيسي)[٥]، وقال ابن رجب: "وقد تسلط كثير ممن يطعن في أهل الحديث عليهم بذكر شيء من هذه العلل، وكان مقصوده بذلك الطعن في أهل الحديث جملة، والتشكيك فيه، أو الطعن في غير حديث أهل الحجاز، كما فعله حسين الكرابيسي

---

(١) مراجعات بحثية في التراث العقدي- قراءة في نص الرد على الزنادقة والجهمية (١٢٦).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٣/٤١٨).

(٣) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي (٢/١١٨).

(٤) انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (١٥/٨٥).

(٥) انظر: الفهرست، ابن النديم (٢٢٥).

في كتابه الذي سماه (بكتاب المدلسين)، وقد ذُكر كتابه هذا للإمام أحمد، فذمه ذماً شديداً، وكذلك أنكره عليه أبو ثور وغيره من العلماء"[١].

ففي كلام ابن رجب أنّ الكرابيسي أراد الطعن بأهل الحديث، وأنّ مشاركته الحديثية لم تكن محل ترحاب من أهل الحديث.

فالكرابيسي لم يكن محط عناية المحدّثين، لذا ذكر البغدادي أنّ حديث الكرابيسي "يعزّ جداً"[٢].

وحُكي عن الذهلي أنه وصف الكرابيسي بأنه "ممن كان **ينتحل** الحديث"[٣].

وحاصل ما تقدّم أنّ الكرابيسي كان ككثير من العراقيين، من أهل الرأي في الفقه، ومن أهل الكلام في الأصول، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، وانتقاله لا يجعله أثريّاً، فهناك عدد لا بأس به ممن انتحل مذهب الشافعي من الأوائل، قالوا بمقالات المتكلمين، وجانبوا الأثر، ومالوا إلى الرأي والكلام.

وأحسن ما يُوصف الكرابيسي به، وصف إبراهيم الشيرازي (ت ٤٧٦هـ) له بأنه "**كان متكلّماً عارفاً بالحديث**"[٤]، وهذا وصف ابن النديم (ت٤٣٨هـ) فقد جعله من متكلمي المجبّرة، ووصفه بأنه كان عارفاً بالحديث والفقه[٥].

وقد عدّ السبكي الأشعري الكرابيسي "**من متكلمي أهل السنة**"[٦]، ولذلك دلالة.

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٩٢-٨٩٣).

(٢) تاريخ بغداد (٨/٦١١).

(٣) مختصر الحجة للمقدسي، اختصار الحلبي (٦١١).

(٤) طبقات الفقهاء (١٠٢).

(٥) انظر: الفهرست (٢٢٥).

(٦) طبقات الشافعي (٢/١١٨).

القضيّة الثانية: موقف الإمام أحمد من القضيّة الأولى

الإمام أحمد -والذي هو محل البحث-، يرفض عدّ الكرابيسي من أهل الحديث، فقال عنه: "متى كان هؤلاء من أهل العلم؟!، متى كان هؤلاء من أهل الحديث؟! متى كان هؤلاء يضعون للناس الكتب"(١)، وقال: "لا أعرفه بالحديث، ولا بغيره"(٢)، وسأله ابنه عبدالله عن الكرابيسي، هل رأيته يطلب الحديث؟، فقال: "ما أعرفه، وما رأيته يطلب الحديث"(٣).

فالإمام أحمد يظهر بوضوح أنه يرى الكرابيسي خارج زمرة أهل الحديث، وفي قوله: "يضعون للناس الكتب"، إشارة إلى تأثير موروث الرأي المجانب للأثر، وقد قال الإمام أحمد عن الكرابيسي ومن معه: "هذا قول الجهم... **أهلكهم وضع الكتب، وتركوا آثار رسول الله ﷺ، وأقبلوا على الكلام**"(٤)، وفي هذا تصريح بأنه من أهل الإقبال على الرأي والكلام.

---

(١) طبقات الحنابلة (١/٤١٤).

(٢) الكامل، ابن عدي (٤/٢٨).

(٣) السنة لعبدالله (٨٧).

(٤) الإبانة الكبرى (٢/١٠٩).

- الروايات عن الإمام أحمد التي تربط القول باللفظ بالجهم.

روي ابن بطة عن الإمام أحمد أنه قال في اللفظ: "بلغني عن الجهم أنه قال بهذا في بدء أمره"[١]، وروى أبو نعيم أنّ الإمام قال: "أوّل مسألة عرفت جهم بن صفوان: اللفظ، فَهُم الجهمية العتّق، فكان عليه حيناً ثم بدا له عن ذلك الرأي"[٢].

وقد زعم الغزي أنّ الروايات التي تربط مسألة اللفظ بالجهم، مختلقة للتشنيع[٣]، وقد اعترض الغزي على رواية ابن بطة بأنها معارضة لما في كتاب الرد على الزنادقة والجهمية المنسوب لأحمد، وذكر أنّ ابن بطة قدّم سرداً يوحي بأنّ القائلين باللفظ هم من وافق الكلابية ممن يقول بخلق الحرف، وهذا مخالف لقول الكرابيسي في نظر الغزي[٤].

ويرى الغزي أنّ رواية أبي نعيم غير صحيحة، بل هي سرد تاريخي موضوع، يشرح تقسيم أحمد لأقسام الجهمية[٥].

وقبل الحديث عن الروايات، أتعجب من صنيع الغزي، فهو في بحث سابق له، عن نسبة كتاب الرد لأحمد، احتج برواية أبي نعيم، وذكر أنها تعارض ما في كتاب الرد[٦]، والآن يحتج بما في الرد، ويزيّف رواية أبي نعيم!، فهل هذا يدخل في حيّز العمل الموضوعي العميق الذي تدق عنه الأفهام!.

---

(١) الإبانة الكبرى (٢/١١٢).

(٢) بيان شيهة الحروفية، أبو نعيم (٥٩).

(٣) غزي (١٣٦).

(٤) غزي (١٣٨-١٣٩)

(٥) غزي (١٣٩).

(٦) المراجعات- قراءة في نص كتاب الرد (١١٤-١١٥).

ولو دقّقت فيما ذكره أحمد في كتاب الرد، وفي رواية ابن بطة، لوجدت أنه يحكيه عن الجهم بلاغاً، فهو يقول: (بلغني) كذا، والبلاغات قد يحصل بينها تعارض، ولا إشكال في أن يجمع الراوي ما جاء في الباب، ويذكره، ولو كان فيه تعارض، خاصة في باب تاريخ الفرق، فقد يكون في نشأتها أكثر من رواية، وكُتُب المقالات مليئة بذكر الأقاويل المتعددة في ذلك، فأين الإشكال في أن يذكر أحمد أكثر من قول في نشأة الجهمية، على أنك لو نظرت لرواية ابن بطة وأبي نعيم، لوجدت لها وجوه جمع مع ما في كتاب الرد.

وفي كتاب الرد على الزنادقة والجهمية، ذكر المؤلف أنّ الجهمية زعموا أنّ الله خلق القرآن "**فعبّر** عن الله، وخلق صوتاً، فأسمع"[١]، وقالوا: "**يُكَوّن** الله شيئاً، **فيُعبّر** عن الله، كما كوّن شيئاً، فعبّر لموسى"[٢]، ثم قال: "**فلما ظهرت عليهم الحجة، قال: إنّ الله قد يتكلّم، ولكن كلامه مخلوق**"[٣]، فصاحب النص يتكلّم عن جهمية نفوا الكلام، فلمّا لزمتهم الحجة تستّروا فقالوا الله يتكلّم، ولكن هذه الحروف حكاية وعبارة عن مراد الله، وهذا النص لو قيل أنه لمقاتل -كما زعم الغزي- أليس فيه تستّر الجهم؟!، وانتقاله من قول لآخر؟!، وعدم ثباته، وفيه أيضاً ظهور مصطلح (حكاية) و(عبارة) في زمن الجهم؟!.

وقد شبّه أحمد قول الكرابيسي بالجهمية الذين حكى قولهم في كتاب الرد، فقال: "**وأيُّ شيءٍ قالت الْجَهْميّة إلا هذا؟ قالوا كلام الله، ثمّ قالوا: مخلوق**"[٤].

---

(١) الرد (٢٦٥).

(٢) المرجع السابق (٢٧٣).

(٣) المرجع السابق (٢٧٥-٢٧٦).

(٤) تاريخ الإسلام (١٨/ ٨٥).

حكاية صاحب كتاب الرد لقول الجهمية	قول أحمد عن مقالة الكرابيسي
يكوّن الله شيئاً، فيعبّر عن الله، كما كوّن شيئاً، فعبّر لموسى... **فلما ظهرت عليهم الحجة، قالوا: إنّ الله قد يتكلّم، ولكن كلامه مخلوق.**	وأيُّ شيءٍ قالت الْجَهْميّة إلا هذا؟ **قالوا: كلام الله، ثمّ قالوا: مخلوق**، وما ينفعه وقد نقضَ كلامه الأخيرُ كلامه الأوّل حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق.

قارن بين النصين، لتعلم وجه التشابه، وكيف ارتبطت مسألة اللفظ بالجهم، نعم لم يطلق الكرابيسي قول: (كلام الله مخلوق)، بل قال: "كلام الله غير مخلوق من جميع الجهات، إلا أنّ لفظي بالقرآن مخلوق"(١)، ولكن أحمد حكى قوله بالمعنى، فالكلام عند أحمد الحروف، ومن قال: (القرآن عبارة أو حكاية، حروفه مخلوقة)، فحقيقته أنه قال بخلق الكلام، لذا جعل أحمد قول الكرابيسي مثل قول الجهم، لأن الإمام أحمد فهم أنّ الكرابيسي ينفي اللفظ بمعنى (الحرف)، وكلام الله حروف، فلم يُبقِ الكرابيسي شيئاً، فيكون نَقَضَ أوّل كلامه بآخره، لذا قال: "**وما ينفعه وقد نقضَ كلامه الأخيرُ كلامه الأوّل حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق**"(٢).

وهذا يؤكد فهم ابن بطة الذي غلّطه الغزي، فابن بطة ذكر أن أهل الحكاية والعبارة احتالوا لقولهم بخلق الحروف، فجاءوا بمسألة اللفظ، وذكر الكرابيسي وموقف أحمد منه(٣)، ففهم أنّ أحمد يرى أنّ الكرابيسي ممن يتستّر، وأنه وافق أهل الحكاية والعبارة.

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٣) انظر: الإبانة الكبرى (٢/ ٩٩-١٠٦).

وستأتي نصوص تؤكد أنّ الإمام أحمد يرى أن الكرابيسي يقول بخلق الحرف، وأنّ حقيقة قوله هو قول الجهم، لأن الكلام عند أحمد حروف، ومن نفاها فأي شيء أبقى؟، فحقيقته معطّل يقول بخلق الكلام والقرآن.

وقد يقول قائل للغزي: هب أنّ الروايات السابقة التي ذكرها أبو نعيم وابن بطة غير ثابتة، ما تقول في قول أحمد عن مقالة الشرّاك والتي هي مقالة الكرابيسي: "**هذه مقالة جهم بعينه**"[١]، فكيف نتأوّل لفظة (بعينه) لنتجنب ربط اللفظية بالجهمية عنده.

• علاقة بشر المريسي بمقالة اللفظ.

روى الخلال عن أحمد أنه قال في اللفظ: "بلغني أن **المريسي كان يقوله**"[٢]، ولم يرضَ الغزي بذلك، فذكر أن المريسي كان مصرّحاً بخلق القرآن[٣]، ولا أعلم ما الإشكال في كونه متستّراً باللفظ بداية أمره؟!، فقد رُوي عن ابن نوح أن بشراً كان متوارياً طريداً ومهدّداً بالقتل، أيام الرشيد[٤]، وقد ذكر صاحب كتاب الرد -وهو مقاتل عند الغزي- أن من الجهمية من إذا لزمتهم الحجة، قالوا: القرآن كلام الله، فهو عبارة وحكاية، فإن كان هذا التستر في زمن الجهم، فلمَ لا يكون في زمن بشر؟!.

وبعيداً عن كون المقالة ثابتة عن بشر أم لا، ما مراد أحمد بقوله عن الكرابيسي: "**خلف هذا بشراً المريسي**"[٥]؟، في ماذا خلفه؟!، إن كان أحمد لا يرى أنّ الكرابيسي يقول بخلق الحرف، ففي ماذا خلفه؟!.

---

(١) السنة للخلال (٢/١٧٥)، والإبانة الكبرى (٢/١١٢).

(٢) السنة للخلال (٢/١٩٠).

(٣) غزي (١٣٨).

(٤) انظر: مناقب أحمد، ابن الجوزي (٤١٦-٤١٧).

(٥) السنة لعبدالله (٨٦).

وبماذا تفسّر قول الدارمي عن خصمه الجهمي: "وأما قولك: في القراءة والقارئ والمقروء: إنّ لكل شيء منه معنى على حدة، فهذا أمر مذاهب اللفظية، لا ندري من أين وقعت عليه، وكيف تقلدته؟ **فمرة أنت جهمي، ومرة واقفي، ومرة لفظي**"(١).

وخصمه هذا -كما ذكر الدارمي- على مذهب المريسي، حتى أنّ الدارمي ذكر أنه قَصَدَ إلى نقض المريسي، وعنونَ الكتاب بذلك، لأنه على مذهبه(٢)، فلاحظ كيف أنّ تابع المريسي يتنقّل، فتارة يورد شبهات الجهمية المخلوقيّة، وأخرى الواقفة، وأخرى اللفظية، وهذا يؤكد السردية القائلة بأن الواقفة واللفظية تسترٌّ للتجهم المخلوقي، ودرجة من تدرّجات الحجج عندهم.

القضية الثالثة: تحقيق مقالة الكرابيسي، وتصوّر أحمد لها

اختلفت الأنظار في تحقيق مقالة اللفظ، وذلك لأنها مسألة حمّالة أوجه، ففيها صعوبة وغموض، وإجمال(٣)، فكما حُكِيَ عن الذهلي أنه قال: "**ومتى تكلم في اللفظ، انشعب عليه وارتبك فيه، فلم يتخلّص المراد منه، وخفيت عليه الفتنة**"(٤).

واختلف أهل العلم في هذا الغموض والإجمال والإيهام، هل استُعمل عمداً، أم أنه أثّر في اللفظية من حيث لا يشعرون؟، على قولين:

---

(١) النقض (٢/٨٩٩-٩٠٠).

(٢) المرجع السابق (١/١٣٨-١٤٢).

(٣) انظر: الاختلاف في اللفظ، ابن قتيبة (١٩٣-١٩٥)، وسير الأعلام (١٣/١٠١).

(٤) مختصر الحجة لنصر المقدسي (٦١٤).

الأول: أنّ القول باللفظ ظهر بسبب الغموض في المسألة، فوقع ناس في القول بأن لفظي بالقرآن مخلوق، لعدم تنبّههم، ولغموض الأمر، فهم فهموا شيئاً، وغاب عنهم أنّ اللفظ يحتمل معاني عدّة، وإلى هذا القول ذهب ابن قتيبة(١).

الثاني: أنّ مسألة اللفظ ظهرت من قِبَلِ الجهمية، فهم استعملوا غموضها عن قصد، لإيهام الناس، فدقّقوا المسألة، وموّهوا باطلهم، وستروا بها قولهم بخلق القرآن، وإليه ذهب الأشعري(٢)، وابن بطة(٣)، وأبو نعيم(٤)، وقوام السنة(٥)، وهو ظاهر صنيع من جعل مقالة اللفظية مع مقالات الجهمية، وقرنهم بالجهمية، وجعلهم ممن يقول بخلق الحرف، وهم جماعة من السلف -كما سيأتي-، وقد تقدّم أن الدارمي حكى عن خصمه القول باللفظ وهو من الجهمية الصرفة.

قال الأشعري: "وإنما قال قوم: لفظنا بالقرآن، ليثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم، وقولهم بخلقه، ويدلسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم"(٦).

والظاهر أنّ القولين لا يمتنع الجمع بينهما، إذا نظرنا للمسألة نظرة واسعة، ولكن عند تحقيق مقالة الكرابيسي التي بدّعها أحمد، لابد من اختيار أحد القولين، وقد انقسم أهل العلم في ذلك:

---

(١) الاختلاف في اللفظ (١٩٣-١٩٥).

(٢) الإبانة (١٠١).

(٣) الإبانة الكبرى (٢/ ٩٩-١٠٦).

(٤) بيان شبهة الحروفية (٥٨-٦٠)

(٥) الحجة (٢/٢٠٦).

(٦) الإبانة (١٠١).

القول الأول: أنّ الكرابيســـي لم يُرِد القول بأنّ حروف القرآن مخلوقة، بل أراد التفريق بين فعل التلفظ، وبين الملفوظ، وأنّ قوله في نفسه صحيح، وإلى هذا ذهب الذهبي(١)، ولا أعلم أحداً من المتقدمين صرّح بأنّ حال الكرابيسي هو هذا، حتى ابن قتيبة لم يذكر اسم الكرابيسي، فيُحتمل أنه قصد وصف الحالة الخلافية دون تحقيق قول الكرابيسي، وإلا لو كان من أهل الحديث -كما ذكر الغزي- وهو رأس المسألة، فلِمَ لم يذكر اسمه ابن قتيبة؟!.

وهذا القول قد تدل عليه رواية ذكرها البغدادي عن الكرابيســـي، "أنه جاء رجل إلى الكرابيســـي، فقال: ما تقول في القرآن؟، فقال: كلام الله غير مخلوق، فقال له الرجل: فما تقول في لفظي بالقرآن؟ فقال: لفظك بالقرآن مخلوق، فمضى الرجل إلى الإمام أحمد، فعرّفه أن حســـيناً قال له: إن لفظه بالقرآن مخلوق، فأنكر ذلك، وقال: هي بدعة، فرجع الرجل إلى الكرابيســـي فعرّفه إنكار أحمد لذلك، وقوله هذا بدعة، فقال له الكرابيســـي: تلفظك بالقرآن غير مخلوق، فرجع إلى أحمد فعرّفه رجوع حســـين، وأنه قال: تلفظك بالقرآن غير مخلوق، فأنكر أحمد ذلك أيضـــاً، وقال: هذا أيضـــا بدعة، فرجع الرجل إلى الكرابيســـي فعرّفه إنكار أحمد بن حنبل، وقوله: هذا أيضـاً بدعة، فقال حسـين: أيش نعمل بهذا الصـبي؟ إن قلنا: مخلوق، قال: بدعة، وإن قلنا: غير مخلوق قال: بدعة؟"(٢).

وهذه الرواية محل نظر، فهي عن مجهول، وتخالف رواية أخرى -يأتي ذكرها- في سـبب قول الكرابيسي باللفظ، وتخالف ما تقدّم ذكره في شـخص الكرابيسي من

---

(١) انظر: سير الأعلام (١٢/٨١).

(٢) تاريخ بغداد (٨/٦١١) بتصرف واختصار.

أنه "كان نظّاراً جدليّاً، وكان فيه كبرٌ عظيم"(١)، فالكرابيسي في هذه الرواية، لا يفهم، ومنقاد انقياداً تاماً.

وأشير إلى أن هذه الرواية لا تعارض السرديّة القائلة أن أهل اللفظ يتستّرون.

القول الثاني: أنّ مقالة الكرابيسي هي مقالة تعطيليّة، فهو من القائلين بخلق الحروف، وهو من زمرة الجهمية المستعملين نفي اللفظ بهدف القول بخلق القرآن.

وممن ذهب إلى هذا:

- أبو حاتم الرازي، فقد قال: "**من كلام جهم بن صفوان، وحسين الكرابيسي، وداود الظاهري ابن علي، أنّ لفظهم بالقرآن مخلوق**، وأنّ القرآن المنزّل على نبينا ﷺ، مما جاء به جبريل الأمين: **حكاية القرآن**، فجهّمهم أبو عبدالله أحمد... وتابعه على تجهيمهم علماء الأمصار طُرّاً أجمعون"(٢).
وقال: " **وترك النظر في كتب الكرابيسي، ومجانبة من يناضل عنه من أصحابه، وشاجر فيه، مثل: داود الأصبهاني وأشكاله ومتبعيه**"(٣)، فقرنه بداود الذي حُكي عنه القول بخلق القرآن المتلو من الناس -كما تقدم-.
- الآجري، فقد ذكر أن اللفظية الذين ذمهم الإمام أحمد، قائلون بالحكاية والعبارة(٤).

---

(١) الانتقاء (١٠٦).

(٢) الحجة، قوام السنة (٢/٢٠٢-٢٠٣).

(٣) شرح اللالكائي (١/٢٠٢).

(٤) انظر: الشريعة (١/٣١٦) وما بعدها.

- ابن بطة، فقد ذكر أن أهل الحكاية والعبارة احتالوا لقولهم بخلق الحروف، فجاءوا بمسألة اللفظ، وذكر الكرابيسي وموقف أحمد منه[١]، وذكر ابن بطة أسماء المتّبعين للجهم، فذكر المريسي، ورؤوس المعتزلة، وعدّ من المؤتمّين بالجهم: الحسين الكرابيسي[٢].
- ابن منده، فقد جعل مقالة الكرابيسي هي مقالة ابن كلاب والأشعري[٣]، فذكر رواية في إنكار أحمد على الكرابيسي، ثم قال: "**وهذه صفة الأشعريين، يقولون: ألفاظنا بالقرآن مخلوق، والمقروء والمتلو حكاية عن كلام الله، وأنّ ما بين الدفتين حروفها مخلوقة، فهم قائلون بخلق القرآن عن غير تصريح**"[٤]، ويظهر بوضوح من سياق كلام ابن منده قبل ذكره رواية إنكار أحمد على الكرابيسي، وبعد ذكرها، أنه يرى الكرابيسي قائلاً بخلق الحرف.
- البيهقي، فقد ذهب إلى أن الإمام أحمد أنكر على قوم يتذرعون إلى القول بخلق القرآن[٥].
- أبو نعيم، فقد ذكر أن الجهمية الذين واجههم أحمد، أدخلوا القول باللفظ ستراً للقول بالخلق[٦].

---

(١) انظر: الإبانة الكبرى (٢/ ٩٩-١٠٦).

(٢) المرجع السابق (٢/١٧٠).

(٣) انظر: نصان لابن منده في اللفظ (٨٤-٨٨)

(٤) المرجع السابق (٨٨).

(٥) الاعتقاد (١٥٩).

(٦) انظر: بيان شبهة الحروفية (٥٨-٦٠).

- الصـــابوني، فقد ذكر أن القائلين باللفظ تدرجوا به إلى القول بخلق القرآن، وخافوا أهل السنة في ذلك الزمان، فلم يصرّحوا بخلق القرآن، فأرادوا باللفظ خلق الحروف، فردّ عليهم الإمام أحمد(١).
- ابن عبد البر، فقد قال: "وكان الكرابيســـي، وعبد الله بن كلاب، وأبو ثور، وداود بن علي، وطبقاتهم يقولون أنّ القرآن الذى تكلم به الله صـــفة من صـــفاته، لا يجوز عليه الخلق، وإن تلاوة التالي وكلامه بالقرآن، كســـب له، وفعل له، وذلك مخلوق، **وإنه حكاية عن كلام الله،** و**ليس هو القرآن الذي تكلم الله به**"(٢).
- قوام السـنة، فحين ذكر قول الأشـعرية، ذكر الكرابيسـي واللفظية، ثم ذكر أنّ اللفظيـة أرادوا التـدرج إلى القول بخلق القرآن(٣)، وذكر قول الكرابيســـي وإنكـار أحمـد عليه في معرض ذكر القـائلين بـالحكـايـة والعبـارة والإنكـار عليهم، وجعله أول من قال بتلك المقالة(٤)، مبيّناً مفارقته مذهب أهل الســـنة القائلين: "**أنّ القرآن كلام الله، آية آية، وكلمة كلمة، وحرفاً حرفاً**"(٥).

ومما يشهد لهذا القول الذي ذهب إليه هؤلاء، ما يلي:

١- ما ذكره المروّذي في كتاب (القصص)، فقد ذكر أنه لـــمّا غضب الكرابيسي من الإمام أحمد، قال: "**لأقولنَّ مقالة حتّى يقول أحمد بن حنبل بخلافها، فيكفر،**

---

(١) عقيدة السلف أصحاب الحديث (١٢).

(٢) الانتقاء (١٠٦)

(٣) انظر: الحجة (٢/ ١٩٩-٢٠٧).

(٤) انظر: المرجع السابق (١/٣٧٠) وما بعدها، و(٢/٤٨٥) وما بعدها.

(٥) المرجع السابق (١/٣٧٣).

فقال: لفْظي بالقرآن مخلوق"[١]، فهذه الرواية صريحة في أنّ الكرابيسي قصد الغموض والتلبيس، وإلا فما الذي يجعل الإمام أحمد يكفر -في رأي الكرابيسي- إن كان الكرابيسي يقصد خلق أفعال العباد؟!، أليس موقف الإمام أحمد ظاهراً جداً من هذه القضيّة؟!، وهل نفي خلق أفعال العباد كفر عند الكرابيسي؟!، هذه الرواية توضّح بشدّة قصد التلبيس.

٢- قوّة الخلاف بين الطرفين، فنصوص أحمد في تكفير مقالة الكرابيسي وقائليها، كثيرة، والكرابيسي زعم أنّ "من لم يقل إنّ لفظي بالقرآن مخلوق، فهو كافر"[٢]، وقال أصحاب الشراك لأصحاب أحمد: "**الشرك فيكم أخفى من دبيب النمل**"[٣]، فما سبب هذه الحدّة والقوة في الخلاف؟، أهي بسبب خلاف في الألفاظ؟!، وتأمل كيف وصف أصحاب الشراك أصحاب أحمد **(بالشرك)**، وهذا الوصف متصوّرٌ وفق الرؤية الكلامية لتوحيد الصفات.

٣- الغموض والتردّد، فقد تقدّم أنّ الكرابيسي في رواية سابقة كان يتردد بين الإطلاق والنفي، ويتراجع، ورُوي أنّ الشـرّاك كان يُطلق المقالة، ثم يجحد ذلك[٤]، وكذلك الصوري -الذي ذكر أحمد أنّ قوله كقول الكرابيسي-، فقد ذُكر أنه كان يُطلق المقالة، ثم يجحدها، ثم يُقر بعد الجحود ويُظهر التوبة -كما سيأتي ذكره-

(١) تاريخ الإسلام (٨٥/١٨).

(٢) تاريخ الإسلام (٨٥/١٨)،

(٣) السنة للخلال (١٧٧/٢).

(٤) المرجع السابق (١٧٧/٢-١٧٨).

- فهم الإمام أحمد لمقالة الكرابيسي.

زعم الغزي أنّ لدى الإمام أحمد "موقفاً من القول بأنّ اللفظ بالقرآن مخلوق، **دون افتراض أنّ الجهمية -كما يوحي سرد ابن تيمية المتخيّل- هم المقصودون بحكمه**"[(١)]، فالغزي لا يرى أنّ الإمام أحمد ينظر للفظ بلحاظ التجهّم.

ولكن من تتبّع نصوص أحمد بموضوعيّة، سيظهر له بوضوح أنّ الإمام أحمد تبنى القول بأنّ الكرابيسي ممن يقول بالتجهم، ويقول بخلق الحروف (القرآن)، فهم امتداد لجهمية تتستّر باللفظ، ويدل على ذلك ما يلي:

١- تجهيم الإمام أحمد المقالة والقائل، في مواضع كثيرة وشهيرة، بل قال عن اللفظية: "**جهمية صُراح**"[(٢)]، وذكر أن قولهم هو عين قول الجهم، أي خلق القرآن[(٣)]، وقال: "هو كلام جهم، هو كلام جهم، هو كلام جهم، والجهمية يكفرون"[(٤)].

٢- أصل نزاع أحمد مع الجهمية هو في هذا القرآن المتلو بحروفه، فمن قال بخلق الحروف، لم يُبقِ شيئاً يثبته!، لذا قال أحمد في اللفظية: "**فأيش بقي إذا قال: لفظي بالقرآن مخلوق؟!**"[(٥)]، وقال عن قول الكرابيسي: "**بل هو الكافر، قاتَلَه الله، وأيُّ شيءٍ قالت الْجَهْميّة إلا هذا؟ قالوا كلام الله، ثمّ قالوا: مخلوق، وما ينفعه وقد نقضَ كلامه إلا خيرُ كلامه الأوّل حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق**"[(٦)]، وقال: "هذا كلام

---

(١) غزي (١٤٤).

(٢) السنة للخلال (٢/١٧٩).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢/١٧٢)، والإبانة الكبرى (٢/١٠٧).

(٤) السنة للخلال (٢/١٩٢).

(٥) السنة للخلال (٢/١٨٢)، والإبانة الكبرى (٢/١٠٩).

(٦) تاريخ الإسلام نقلاً من القصص للمروذي (١٨/ ٨٥).

ينقض آخره أوله"[١]، وقال عن قول الشراك الذي هو قول الكرابيسي: "من قال هذا **قال بالأمر كله**...ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، **فقد جاء بالأمر كله، أيش يبقى إذا قال: لفظي؟!**"[٢]، وقال عن اللفظية: "**إنما يدور هؤلاء على الإبطال والتعطيل**"[٣]، فنصوص أحمد صريحه في أنّ إنكار اللفظ، إنكار لكل شيء في الحقيقة، وأنّ من قال بخلق اللفظ فهو في الحقيقة قائل بخلق القرآن، لأن القرآن عند أحمد حروف، ومن قال بخلق الحروف، فماذا أبقى؟!، فعُلم أنّ الإمام أحمد **يتكلّم عن لفظية ينكرون الحروف**، فمن أنكر هذه الحروف، دخل إنكاره في كل شيء، لذا ذكر الإمام أحمد أنهم لم يُبقوا شيئاً، وقال محمد بن زهير: "**من قال هذا -يعني لفظي- فهو يدخل فيه كل**"[٤].

وبعد هذا التقرير الظاهر البيّن، ينكشف زيف تعليق الغزي على قول الإمام أحمد للكرابيسي: (قالوا كلام الله، ثمّ قالوا: مخلوق، وما ينفعه وقد نقضَ كلامه إلا خيرُ كلامه الأوّل حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق)، يقول الغزي: "وكيف يكون القول بأن اللفظ مخلوق ينقض القول بأنّ القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات؟!، فهذا **دليل على عدم تصوّر أحمد لقول الكرابيسي**"[٥]، فالغزي لم يفهم مقالة الكرابيسي، ولم يفهم تصوّر أحمد لتلك المقالة.

---

(١) الإبانة الكبرى (٢/١١٦).

(٢) السنة للخلال (٢/١٧٢-١٧٣).

(٣) الإبانة الكبرى (٢/١٠٩)، وانظر السنة للخلال (٢/١٨٦).

(٤) الإبانة الكبرى (٢/١١٧).

(٥) غزي (١٤٣).

٣- سرد الإمام أحمد التاريخي لمقالة الكرابيسي، وربطها بتاريخ الجهمية، فأحمد قال: "بلغني أنّ المريسي كان يقوله"[١]، وقال: "بلغني عن الجهم أنه قال بهذا في بدء أمره"[٢]، وقال: "أول مسألة عرفت جهم بن صفوان: اللفظ، فهم الجهمية العتّق، فكان عليه حيناً ثم بدا له عن ذلك الرأي"[٣].

٤- إشارة الإمام إلى تأثّر المقالة بأهل الكلام وأصولهم، فأحمد ذكر أنها كانت مقالة المريسي والجهم، وقال عن الشراك وهو ممن قال هذه المقالة: "**أتدري من خاله؟، عبدك الصوفي، وكان صاحب كلام**"[٤]، وقال عن قوله: "**رجع أمره إلى أصل الجهمية**"[٥]، وذكر أنّ الكرابيسي خليفة المريسي[٦].

٥- تصريح الإمام بأنها مقالة كلامية، فقد ذكر الإمام قول الكرابيسي وقال: "هذا قول جهم...تركوا آثار رسول **الله** ﷺ وأقبلوا على الكلام"[٧]، وقال بعد تحذيره من مقالتهم: "كلام سوء، ما أقل ما يفلح صاحب كلام"[٨]، وقال عن مقالتهم: "هذا كلام جهم بعينه...وكل من كان صاحب كلام فليس ينزع إلى خير"[٩]، وقال الوراق حاكياً

---

(١) السنة للخلال (٢/١٩٠)

(٢) الإبانة الكبرى (٢/١١٢).

(٣) بيان شبهة الحروفية، أبو نعيم (٥٩).

(٤) الإبانة الكبرى (٢/١١٣)، والسنة للخلال (٢/١٧٣).

(٥) السنة للخلال (٢/١٨١).

(٦) انظر: الإبانة الكبرى (٢/١١٥- ١١٦)، وتاريخ الإسلام (١٨/٨٥).

(٧) الإبانة الكبرى (٢/١٠٩).

(٨) السنة للخلال (٢/١٩٣).

(٩) الإبانة الكبرى (٢/١١٣).

موقف أحمد: "ومن قال: لفظي بالقرآن، فهو جهمي، فأي شيء بقي؟!، وإنما هذا من طريق أصحاب الكلام"(١).

٦- دلالة السياق على أنّ الإمام أحمد يرى أنّ الكرابيسي والشراك ممن يقولون بقول نفاة الحرف، فحين يُذكر قول ابن كلاب والأشعري، يطرأ على الباحث ألفاظ مثل: (ما جاء به جبريل)، لأن الخلاف يدور في الحروف التي أدّاها جبريل ﵇ لنبينا ﷺ، وهذه العبارات موجودة في كلام الإمام أحمد، فقد قال الإمام أحمد منكراً على الشرّاك واللفظية: "**جبريل جاء إلى النبي ﷺ بمخلوق؟!، والنبي ﷺ جاء إلى الناس بمخلوق؟!**"(٢)، وقال: "**أرأيت حيث جاء جبريل إلى النبي ﷺ فتلا عليه القرآن، فتلاوة جبريل على النبي ﷺ بالقرآن، أكان مخلوقاً؟!**"(٣)، وقال: "**إنّ اللفظية إنما يدورون على كلام جهم، يزعمون أن جبريل إنما جاء بشيء مخلوق إلى مخلوق**"(٤)، فأحمد يصرّح أن حقيقة قولهم هو نفي الحرف، فالقرآن الذي جاء به جبريل (الحروف)، مخلوق عند هؤلاء، فهو لا يتكلم عن أفعال العباد، بل عن نفس ما جاء به جبريل، وتأمل مشابهة عبارات أحمد لقول أبي حاتم الرازي: "من كلام جهم بن صفوان، وحسين الكرابيسي، وداود الظاهري ابن علي، أنّ لفظهم بالقرآن مخلوق، وأنّ القرآن المنزّل على نبينا ﷺ، مما جاء به جبريل الأمين: حكاية القرآن، فجهّمهم أبو عبدالله أحمد... وتابعه على تجهيمهم علماء الأمصار طُرّاً أجمعون"(٥).

---

(١) المرجع السابق (٢/١١٩)، والسنة للخلال (٢/٢٠٩).

(٢) السنة للخلال (٢/١٧٥).

(٣) المرجع السابق (٢/١٩٢).

(٤) الإبانة الكبرى (٢/١٠٨)، وانظر: السنة للخلال (٢/١٨٦).

(٥) الحجة، قوام السنة (٢/٢٠٢-٢٠٣).

٧- الاســتدلالات الواردة في المســألة، تؤكد أنها اســتدلالات على من ينكر الحرف، فقد روى الخلال أنه قيل للإمام أحمد: "إنّ لويناً **احتج على اللفظية:** ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، قال أحمد: وهل هذا إلا **في الدنيا، ممن سمع كلامه**"[١]، فتأمل أن الكلام عن الحروف المسموعة، وتأمل قوله (إلا في الدنيا)، فهو يشــير إلى أنّ الخلاف في حروف القرآن المســموعة في هذه الدنيا، مما يوحي أنّ المخالف له قول آخر فيها، وهذه الآية قد احتج بها الإمام أحمد عند ذكره مقالة الكرابيسـي، وقال: "فممن يسـمع كلام **الله**؟!"[٢]، فهل كان الكرابيسـي والشراك من القائلين بأن كلام **الله** غير المخلوق لا يُسمع إلا من **الله**؟.

وفي رواية أخرى تذكر أنّهم احتجوا على الشرّاك بقوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾ [العنكبوت: ٤٩][٣]، فهـذا الاحتجـاج لا يكون إلا إذا كـان الخلاف في نفس الآيات ذات الحروف.

٨- تشــديد أحمد على اللفظية، وتجهيمهم دون من يقول بعدم خلق اللفظ، فنصــوص أحمد في تكفير مقالة الكرابيســي وقائليها، كثيرة، فما ســبب هذه الحدّة والقوة في الخلاف؟، أهي بســبب خلاف في الألفاظ؟!، لو كان الأمر كذلك لعامل الإمام أحمد هؤلاء كما عامل من قال بأن اللفظ غير مخلوق، فأحمد لم يجهّمهم، ولم يُرَتّب عليهم من الأحكام والتعامل، ما رتبه على أصـحاب الكرابيسي، بل أطلق أن قولهم بدعة، بخلاف أصــحاب الكرابيســي، فلم يرضَ الإمام بوصــفه بالبدعة فحسب، بل أصرّ على وصفه بالتجهم، فقد غضب من وصف أبي ثور لقول الشراك

---

(١) السنة للخلال (٢/١٩٣).

(٢) الإبانة الكبرى (٢/١٠٩).

(٣) السنة للخلال (٢/١٧٧).

بأنه (بدعة) وقال: "**هكذا أراد أن يقول: بدعة!، هذا كلام جهم بعينه**"[١]، ولـــمّا سُئل عن القائل باللفظ هل يُســـمى مبتدعاً، قال: "**فوق المبتدع، وما أراه إلا جهميّاً، وهذا كلام الجهمية**"[٢]، وهذا التشديد من أحمد ضد مقالة اللفظية، وإصراره على تجهيمهم دون القائلين بأن اللفظ غير مخلوق، يدل دلالة صـريحة على أن المســألة عند أحمد ليســت مجرد مســألة توقف في اللفظ وعدم الكلام فيه، وإلا لماذا لم يســوِّ بين الطائفتين؟!، لذا قال ابن بطة: "**ولو كان حكاية القرآن لما احتاجوا إلى هذا التشــديد**" ثم نقل إنكار أحمد على الكرابيســـي، مريداً بذلك أن قول الكرابيســـي هو خلق الحروف[٣].

لقد نقل كذا واحد عن الإمام أحمد أنه كان يجهّم من يقول باللفظ، ويبدّع من يقول بأنه غير مخلوق[٤]، وروى الخلال عن الإمام أحمد أنه قال: "**من قال: لفظه بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: لفظه بالقرآن غير مخلوق، فهو مبتدع**"[٥].

ولـــمّا أظهر أبو طالب القول بأن اللفظ غير مخلوق، لم يجهّمه أحمد، بل قال: "لولا أني أكره صـرم المســلم أو قطعه ما كلمتك"[٦]، فتأمل كيف تعامل معه أحمد، ولم يفعل ذلك مع من قال باللفظ، لأنه أدرك أن مقام الخلاف هنا غيره هناك، فأبو طالب **جاء غلطه من قِبَلِ التعبير**، لذا عدّل الإمام أحمد عبارة أبي طالب، إلى نحو

(١) المرجع السابق (١٧٥/٢)

(٢) الإبانة الكبرى (١٠٧/٢).

(٣) المرجع السابق (١٠٦/٢).

(٤) صريح السنة للطبري (٢٦)، وسير الاعلام (٢٨٨/١١).

(٥) الخلال (٢٠٧/٢).

(٦) المرجع السابق (٢٠٤/٢).

"القرآن كلام الله بكل جهة غير مخلوق"[١]، وأطلع ابن شـداد الإمام أحمد، رقعة فيها (لفظي بالقرآن غير مخلوق)، فقام الإمام وأتى بالمحبرة والقلم، وضـرب على هذه العبارة، وكتب: "**القرآن حيث تصرف غير مخلوق**"[٢]، ولم يجهّم صاحبها، فدلّ ذلك على أنّ إشـكالية من قال بعدم خلق اللفظ عند الإمام أحمد، هي في العبارة، بخلاف قول الكرابيسي، فأحمد يرى أن الإشكال في المعتقد، لذا فرّق بينهما.

والغزي لم يفطن لعلّة هذا التفريق، بل جعل هذا التفريق بسـبب أن الإمام أحمد "لم يتصـوّر مقالة اللفظية المثبتة تصـوّراً صـحيحاً"[٣]، والحقيقة أنّ الغزي لم يتصـوّر مقالة الكرابيسـي، بل لم يتصـور فهم أحمد لمقالة الكرابيسـي، فهو لا يرى أنّ أحمد يرى الكرابيسي من القائلين بخلق القرآن (الحروف)[٤].

والنـاظر في هـذا التفريق بين اللفظيـة، وبين من نفى خلق اللفظ، يجـده وفق الأصول والقواعد، لا عكسها -كما زعم الغزي-[٥]، فهو تفريق مطّرد صحيح، فعندما يظهر لك -كما دلّلنا- أنّ الإمام أحمد يرى أنّ الكرابيسـي وأصـحابه يرون خلق الحرف، تعلم أنهم دخلوا في جملـة الجهمية الكفـار عنـد أحمـد، وذلـك بخلاف القائلين بعدم خلق اللفظ، فغاية أمرهم أنهم ابتدعوا عبارات مجملة لم يقلها من أهل العلم، وغاية ما في عبارتهم من فسـاد أن يقولوا بنفي خلق أفعال العباد، وهي بدعة وليست كفراً وتجهماً عند أحمد، بل بدعة لا تُخرج من الـملّة، وهذا ما فهمه الخلال،

---

(١) الخلال (٢/٢٠٤).

(٢) الخلال (٢/٢٠٥).

(٣) غزي (١٤٦).

(٤) غزي (١٤٥).

(٥) غزي (١٤٦)

فقد ذكر في الباب الذي عقده في ذم مقالة نفي خلق اللفظ، آثاراً في ذم القدرية[١]، وروى عن المرّوذي عن أبي السائب إنكاره لمقالتهم، ثم ذكر حديث في ذم الكلام في القرآن والقدر[٢].

وهذا أيضاً ما فهمه ابن بطة، فقال: "ومن قال: إنه غير مخلوق، فهو مبتدع، لأن القدرية تقول: إنّ أفعال العباد وحركاتهم غير مخلوقة"[٣].

بل حكاه الداني عن الإمام أحمد قولاً، فحكى أنه قال: "**من قال لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: لفظي به غير مخلوق، فهو قدري**"[٤].

وهذا كله يدل على أنّ الإمام أحمد يفهم مقالة الكرابيسي بنحو ما تقدم، ويدل على إدراك أحمد لما تحتمله الألفاظ من إجمال، وإدراكه لتفاصيل القضيّة، لذا فرّق بين القولين.

٩- وَهْمُ أبي طالب في مسألة اللفظ، فأبو طالب ظنّ أن اللفظ غير مخلوق، وأنّ هذا مذهب أحمد، وبيّن سبب وهمه، فقال: "الخطأ من قِبَلي، وأنا أستغفر الله، إنما **قرأت على أبي عبدالله القرآن، فقال: هذا غير مخلوق**، وكان الوهم من قِبَلي"[٥]، فلاحظ أن سبب وهمه أنّ أحمد قال عن آيات قرأها: ليست مخلوقة، فما الذي حمل أبا طالب أن يهم هذا الوهم؟، لا يمكن أن يُفهم ذلك إلا إذا كان خلاف أحمد مع اللفظية في نفس الآيات والحروف، فتوهّم أبو طالب أنّ كلمة اللفظ تُطلق على نفس

(١) السنة (١٩٩/٢)

(٢) السنة (٢١٨/٢).

(٣) الإبانة الكبرى (٣٤٧/٢).

(٤) الرسالة الوافية، ت: القحطاني، ابن الجوزي (٧٣).

(٥) السنة للخلال (٢٠١/٢) وانظر: (٢٠٣/٢).

الآيات، فقال: غير مخلوق، ولم يفطن للإجمال في كلمة اللفظ، وتفطّن الإمام أحمد له، لذا أنكر عليه، ولكنه لم يصفه بالتجهم، لما تقدم.

١٠- جاءت روايات تقرن الكرابيسي بالمتكلمين القائلين بخلق الحرف، فرُوي أنّ ابن الثلجي والكرابيسي يقولان باللفظ، فأنكر أحمد عليهما ذلك[١]، وابن الثلجي هذا من الواقفة، ممن يرى خلق الحرف[٢]، ولكن هذه الرواية منكرة، ففيها أنّ أحمد أطلق القول بنفي خلق اللفظ، وهذا ينافي روايات كثيرة تُنكر هذا الصنيع.

وفي رواية أخرى أنّ الإمام أحمد سُئل "عن البلخي وأصحابه، والكرابيسي، وعمن يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، فقال أحمد: كُلٌّ يدور على رأي جهم"[٣]، والبلخي هذا هو أبو مطيع، وقد حُكي عنه التجهم، ولأحمد إنكار على بعض ما حكي عنه من مقالات الجهمية[٤].

وهناك رواية خطيرة الشأن، يذكر فيها الإمام أحمد أنّ مقالة الصوري -وهو من المصرّحين بخلق الحرف- مثل مقالة الكرابيسي، فهي تؤكد بوضوح أنّ الإمام يرى الكرابيسي من نفاة الحرف، وسيأتي ذكرها.

١١- نصّ الإمام أحمد أنّ اللفظية والمخلوقية "**في المقالة واحد**"[٥]، وذكر أن اللفظية يقولون بالخلق، ولكنهم يستترون ليُموّهوا، وقال: "**فإذا أحرجتهم، كشفوا**

(١) طبقات الحنابلة (١/١٢٠).
(٢) المقالات البلخي (٢٨٧).
(٣) الكامل، ابن عدي (٤/٢٩).
(٤) تاريخ بغداد (٩/١٢١).
(٥) والإبانة الكبرى (٢/٩٤)،السنة للخلال (٢/٤٥)،

الجهمية"[١]، وهؤلاء اللفظية الذين يموّهون كشف عنهم الإمام أحمد في موضع آخر، فقد سأله ابنه عبدالله عمن يقول أنّ الله لم يكلم موسى عليه السلام بصوت، فقال الإمام: "**بلى، إنّ ربك ﷻ تكلم بصوت...هؤلاء كفار يريدون أن يموّهوا على الناس**"[٢]، فمن يقصد أحمد بالجهمية الذين يموّهون على الناس؟!، وهل الجهمية الذين يصرحون بأنّ الله لم يتكلم، أو أنّ كلامه مخلوق، يُموّهون؟، بل هل هم محتاجون لنفي الصوت خاصة؟!، فهذه الرواية تُبيّن حقيقة القائلين باللفظ في زمن أحمد، وأنهم يموّهون، وهم في الحقيقة ينفون الحرف والصوت.

فجميع هذه النقاط تؤكّد أنّ الإمام أحمد يرى أنّ منشأ اللفظية من الجهمية المتسترين باللفظ الذين زعم الغزي أنه "لا وجود لهم تاريخي"[٣]، وتؤكّد أن الإمام أحمد كان ينظر للفظيّة بلحاظ تجهمهم، لا أنه اتخذ موقفه دون افتراض قصد الجهمية بحكمه، كما زعم الغزي[٤].

القضية الرابعة: فهم الغزي لمقالة الكرابيسي، وفهمه لتصوّر أحمد لها

لم يُتعب الغزي نفسه، فينظر فيما تقدم ذكره من أقوال أهل العلم، ولم يُعمل النظر فيها لفهم موقف الكرابيسي، بل طرح فهمه لقول الكرابيسي كأمر مسّلم ظاهر، فزعم أنه لا يوجد دليل على فهم ابن بطة لمقالة الكرابيسي، مستشهداً بأن ابن تيمية برأ الكرابيسي من القول بخلق الحرف، وزعم أن ما يوجد مما قد يدل على ذلك،

---

(١) الإبانة الكبرى (٨٩/٢).

(٢) السنة لعبدالله (٢٤٥).

(٣) غزي (١٦٣).

(٤) غزي (١٤٤).

كحكاية ابن عبد البر، ليس واضحاً[١]، رغم وضوح كلام ابن عبد البر، كما أنّ الأمر- كما تقدّم- لا يتوقّف على ابن عبد البر، فقد حكى عن الكرابيسي القول بخلق الحرف جماعات، بل هو فهم أحمد لمقالة الكرابيسي -كما تقدم-.

وحاول الغزي أن ينفي عن اللفظية القول بخلق الحرف، عن طريق الاستدلال بنعيم بن حماد، فنعيم اتُهِم باللفظ، وهو من أهل الحديث، ولم يقل بخلق القرآن[٢]، وأحمد لـمّا ذُكر له ذلك، قال: "فإن كان قاله، فلا غفر الله له"[٣]، فالغزي يرى أنّ هذا دليل على أنّ أحمد لم يفهم من قول اللفظية نفي الحرف، لأن نعيماً مات في المحنة، فهو ليس من القائلين بخلق القرآن[٤].

قلت تبرئة الإمام أحمد لنعيم صريحة واضحة، فهو يقول: "وبلغني أنهم **أنحلوه** نُعيماً، **وكذبوا عليه**"[٥]، وتأمل في قوله (أنحلوه)، فمن الذي أنحله؟!

وأما قول أحمد: "فإن كان قاله فلا غفر الله له في قبره"[٦]، فهو على طريقة إبطال الإلزام، والتنفير من القول، وبيان أنّه قول قبيح، وأنّه حتى لو قيل أنّ نعيماً قاله، فليس بشيء، ولا يهوّن ذلك من القبح، لأنهم أنحلوه نعيماً، ليهوّنوه، ويجذبوا به الناس، لذا أحمد لم يقل: (لا غفر الله له) مباشره، بل قال (فإن كان قاله)، وأحمد مصرّح أنهم كذبوا عليه، فهل مثل عبارة (فإن كان قاله، فلا غفر الله له) تناهض ما تقدم من الدلائل على أن الإمام أحمد يرى أن الكرابيسي ممن قال بخلق الحرف؟!.

---

(١) غزي (١٣٨-١٣٩).

(٢) غزي (١٣٩).

(٣) الخلال (١٨٢/٢).

(٤) غزي (١٤٥).

(٥) الخلال (١٨٢/٢).

(٦) الخلال (١٨٢/٢).

وحاول الغزي أن يُعزّز فهمه، فزعم أنّ تفريق أحمد بين المخلوقية واللفظية، وتقسيمه الجهمية، يدل على أنّ اللفظية لا يقولون بخلق الملفوظ (القرآن)، لأنه لو كان الأمر كذلك، لم يكن هناك فرق بين فِرَقِ الجهمية الثلاث، فتبيّن أنّ اللفظية لا يقولون بخلق الحرف، وأنّ هذا فهم أحمد[١].

والجواب: أن التقسيمات تختلف باختلاف الاعتبارات، فقد يُقسّم الشيء باعتبار يَرِدُ عليه التقسيم، ولا يَرِدُ على اعتبار آخر، فتكون أقسام التقسيم مختلفة في اعتبار، ومتماثلة في آخر، ويكون التقسيم مبني على الاعتبار الذي وقع فيه الاختلاف.

والإمام قسّم الجهمية **بحسب المقالة الظاهرية** إلى: مخلوقيّة، ولفظية، وواقفة، والإمام أحمد يرى أن الواقفة واللفظية، نشأت في الأصل من التستّر والتحايل الجهمي، فالواقفي واللفظي سترا اعتقاد خلق حروف القرآن، بمقالاتهم الظاهرية، ومما يؤكد ذلك ما يلي:

١- قال الإمام أحمد لما سُئل عن الواقفة: "صنف من الجهمية **استتروا بالوقف**"[٢]، وبيّن أنهم أهل حيلة على العامة، فقد "استمالوا العامة" إلى قول جهم[٣].

٢- بيّن الإمام أحمد أنّ الواقفة واللفظية والمخلوقية، شيء واحد في حقيقة الأمر[٤]، وأنّ التقسيم هو باعتبار ظاهر المقالة، فقال: "الجهمية عندي على ثلاثة

---

(١) غزي (١٤٩-١٥٠).

(٢) الخلال (٢/٤٦)، والإبانة الكبرى (٢/٩٦).

(٣) الخلال (٢/٥٢)، والإبانة الكبرى (٢/٨٩).

(٤) الخلال (٢/٤٥).

ضـــروب: فرقة قالت: القرآن مخلوق، وفرقة قالوا: نقول: كلام الله، ونقف، وفرقة قالوا: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة، **فهم عندي في المقالة واحد**"[(١)].

وقال أيضاً: "هم ثلاث: الجهمية، والواقفة، واللفظية، **فأما الجهمية فهم يكشفون أمرهم، يقولون: مخلوق، قال: كلهم جهمية، هؤلاء يستترون، فإذا أحرجتهم كشفوا الجهيمية**"[(٢)].

استطراد: تأمل في الرواية الأخيرة أنه وصف المخلوقية بالجهمية، وهو شبيه بقول تلميذه الدارمي: "**فمرة أنت جهمي، ومرة واقفي، ومرة لفظي**"[(٣)]، فهذا يدل على أنّ لفظ (الجهمي) يتّسع ويضيق بحسب السياق، فإذا اقترن بالواقفة واللفظية دل على المخلوقية دون غيرهم، وهذا ما لم يفهمه الغزي، لبعده عن استقراء المصطلحات، فقد جزم الغزي بوضع الرواية التي فيها دلالة على فهم الإمام أحمد للإجمال، وإدراكه التفصيل في مسألة اللفظ، حيث قال: "**القرآن كيف تصرف في أقواله وأفعاله، فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة، قلت: فاللفظية تعدّهم يا أبا عبد الله في جملة الجهمية؟، فقال: لا، الجهمية الذين قالوا: القرآن مخلوق**"[(٤)]، جزم الغزي أنها مختلقة، فقال: "ولا شك في كون هذه الرواية مختلقة، لمعارضتها ما تواتر عن ابن حنبل من تقسيمه الجهمية إلى ثلاث فرق، وجعل منهم اللفظية المثبتة"[(٥)].

---

(١) الإبانة الكبرى (٢/٩٤).

(٢) الإبانة الكبرى (٢/٨٩).

(٣) النقض (٢/٨٩٩-٩٠٠).

(٤) سير الأعلام (١١/٢٩١).

(٥) غزي (١٥٧).

وعوداً إلى المقصد، فالإمام أحمد ينص بوضوح على أنّ الواقفة واللفظية تَسَتّرٌ جهمي مخلوقي، وأنهم جميعاً من حيث الباطن معطلة، يرون خلق القرآن، لذا قال: "**اللفظية والواقفة، زنادقة عتق**"[١].

[تنبيه هام] وكلام أحمد هنا عن أصل المقالة، وحقيقتها، وهذا لا يمنع وجود من قال بالوقف واللفظ جهلاً لا تعطيلاً، لذا فرّق الإمام في الحكم على الواقفي واللفظي، بين المتكلم وغيره، والعالم والجاهل، والعاقل وغيره[٢]، ولكن من جهة أصل المقالة، وتشييدها، فهي مقالة كلامية جهمية، غايتها القول بخلق القرآن،، وهذا أمر يجب التنبه له، وهو أنّ القول بأن أصل مقالة اللفظيّة، كلاميّة جهمية، لا يعني أن كل من قال باللفظ في كل زمان ومكان، يكون قصده خلق الحروف، ولكن كلامنا هنا عن البناء الكلامي للمقالة، وعن موقف الكرابيسي ومن معه.

ومما يؤكد ما ذكره الإمام أحمد، ما حكاه الدارمي عن خصمه الذي على مذهب المريسي، ففيه أن الجهمية القائلين بالخلق، قد يموّهون باللفظ تارة، وبالوقف تارة، وجميعهم يقول بخلق الحرف.

ويؤكد هذا أنّ رأس الواقفة ابن الثلجي، كان في حقيقة أمره يرى خلق الحروف، لذا قال البلخي عن ابن الثلجي والواقفة: "**وامتنعوا من إطلاق القول بأنه مخلوق، وإن كانوا قد أتوا بمعناه، واحتجوا فيما امتنعوا بأنّ السلف لم يُطلقوه**"[٣].

وهنا نسأل الغزي، إن كان أهل الوقف عند أحمد وغيره -كالثلجي-، يرون أنّ الحروف مخلوقة، فما الفرق بينهم وبين الجهمية المخلوقية؟!، ولماذا فرّق أحمد

(١) الإبانة الكبرى (٢/٩٠).

(٢) السنة لعبدالله (٨٥-٨٦، ١٠٥-١٠٦).

(٣) المقالات (٢٨٧).

بينهم، فجعل الواقفة فرقة، والمخلوقية فرقة؟!، وجوابه هنا، هو جوابنا على استشكاله تفريق الإمام بين المخلوقيّة واللفظيّة.

والعجيب أنّ الغزي يحيل على كتب المقالات، مع أنها لم تذكر إلا أنّ الكرابيسي قال باللفظ، فأي شاهد في ذلك، لبيان أنه لم يَقُل بخلق الحرف؟!.

ويستشهد الغزي بحكاية الأشعري لمذهب الكرابيسي في المقالات[(١)]، والأشعري لم يقل إلا: "وقال الحسين الكرابيسي: القرآن ليس بمخلوق ولفظي به مخلوق"[(٢)]، فهل يظن الغزي أنّ إطلاق لفظ: (القرآن غير مخلوق)، يمانع منه أهل الحكاية والعبارة ومن قال بخلق الحرف؟!، وماذا يفعل الغزي بقول الأشعري نفسه: "**وإنما قال قوم: لفظنا بالقرآن، ليثبتوا أنه مخلوق، ويزينوا بدعتهم، وقولهم بخلقه، ويدلسوا كفرهم على من لم يقف على معناهم**"[(٣)]، فكلام الأشعري ينسف سرديّة الغزي المتخيّلة التي ترى أن الجهمية والمتكلمة لا علاقة لهم باللفظ، فمن هؤلاء اللفظية الذين يتكلم عنهم الأشعري؟!.

ثم يحاول الغزي أن يُعزّز سرديّته المتخيلة، فيقول: "وإنّ مما يكفي لدحض علاقة القائلين بخلق القرآن في إثارة مسألة اللفظ، شهادة ابن قتيبة"[(٤)]!.

ولا أدري إذا كانت حكاية أحمد، وأبي حاتم، والأشعري، وغيرهم ممن ذكرنا، لا تكفي للدلالة على علاقة الجهمية في إثارة مسألة اللفظ، فكيف تكون حكاية ابن

---

(١) غزي (١٥٩).

(٢) المقالات (٦٠٢).

(٣) الإبانة (١٠١).

(٤) غزي (١٤٠).

قتيبة -الذي لم يذكر اسم الكرابيسي أصلاً- كافية؟!، وما الذي يجعل ابن قتيبة أولى بالقبول من أمثال أحمد والرازي والأشعري؟!

ويحاول الغزي أن يؤكّد فهمه لمقالة الكرابيسي، وقصور تصور الإمام أحمد لها، عن طريق أربع روايات يزعم أنها دالة على خياله[١]، وسنذكرها مع ذكر تعليقات الغزي عليها، ثم نتناولها بالتعقيب

الرواية الأولى: قال المروذي: "**فقلت لأبي عبد الله: إن الكرابيسي قال: لفظي بالقرآن مخلوق. وقال أيضا: أقول: إن القرآن كلام الله غير مخلوق من كل الجهات، إلّا أنّ لفظي بالقرآن مخلوق، ومن لم يقل إن لفظي بالقرآن مخلوق فهو كافر، فقال أبو عبد الله: بل هو الكافر، قاتله الله، وأي شيء قالت الجهمية إلا هذا؟ قالوا كلام الله، ثم قالوا: مخلوق، وما ينفعه وقد نقض كلامه الأخير كلامه الأول حين قال: لفظي بالقرآن مخلوق**"[٢].

تعليق الغزي: يرى الغزي أنها رواية صريحة في أنّ الكرابيسي لا يرى خلق الحرف، لأنه صرّح أنّ القرآن (**كلام الله غير مخلوق من كل الجهات**)، وهي عبارة صريحة في التفريق بين اللفظ والملفوظ، وتؤكد الرواية عدم ملاحظة أحمد للقضية بالتفصيل، وقصور تصوّره لمقالة الكرابيسي، فأحمد يقول: (**وما ينفعه وقد نقض كلامه الأخير كلامه الأول**) والغزي يرى أنه لا تناقض، لأن القول بأن اللفظ مخلوق، لا ينقض القول بأنّ القرآن كلام الله[٣].

---

(١) غزي (١٤١).

(٢) تاريخ الإسلام (١٨/٨٥).

(٣) غزي (١٤٣).

الرواية الثانية: قال أبو داود: "**كتبت رقعة وأرســلت به إلى أبي عبد الله، وهو يومئذ متوارٍ، فأخرج إليّ جوابه مكتوباً فيه: قلت: رجل يقول: (التلاوة مخلوقة، وألفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن ليس بمخلوق)، ما ترى في مجانبته؟، وهل يســمى مبتدعاً؟، وعلى ما يكون عقد القلب في التلاوة والألفاظ؟ وكيف الجواب فيه؟ قال: هذا يُجانب، وهو فوق المبتدع، وما أراه إلا جهميّاً، وهذا كلام الجهمية، القرآن ليس بمخلوق؛ قالت عائشة: قال ﷺ: (هو الذي أنزل عليك [الكتاب] يريد حديثها)**: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ ﴾ [آل عمران: ٧] **الآية، فقالت: فقال رسـول الله ﷺ: ((إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشـــابه منه فاحذروهم؛ فإنهم هم الذين عنى الله))، والقرآن ليس بمخلوق**"(١).

تعليق الغزي: يرى الغزي أنّ قول الرجل: (**التلاوة مخلوقة، وألفاظنا بالقرآن مخلوقة، والقرآن ليس بمخلوق**) نص في أنّ الرجل ما أراد خلق القرآن، ومع ذلك أحمد لم يتصــور قوله، فقد ألحقه بالجهمية، وقال أحمد: (**القرآن ليس بمخلوق**) مع أنّ الرجل صرّح بذلك، فما معنى ذلك؟!(٢).

الرواية الثالثة: قال عبدالله: "**ســألت أبي: ما تقول في رجل قال: التلاوة مخلوقة، وألفـاظنـا بـالقرآن مخلوقـة، والقرآن كلام الله ﷻ وليس بمخلوق؟، ومـا ترى في مجانبته؟، وهل يســـمى مبتدعاً؟، فقال: "هذا يجانب، وهو فوق المبتدع، وهذا كلام الجهمية، ليس القرآن بمخلوق**"(٣).

---

(١) مسائل أبي داود، ت: طارق (٣٥٦).

(٢) غزي (١٤٣).

(٣) السنة (٨٤).

تعليق الغزي: يرى الغزي أنّ الرجل مصــرّحٌ بأنه لا يرى خلق القرآن، ومع ذلك يلحقه أحمد بالجهمية، ويذكر أنّ القرآن غير مخلوق، مع كون الرجل قرّر ذلك، وهذا يدل على عدم تصور أحمد للكلام المنقول له[١].

الرواية الرابعة: قال أبو طالب: "**قلت لأبي عبدالله: كُتب إليّ من طرســوس أنّ الشــراك يزعم أنّ القرآن كلام الله، فإذا تلوته فتلاوته مخلوقة، قال أحمد: "قاتله الله، هذا كلام جهم بعينه"، قلت: رجل قال: القرآن كلام الله وليس بمخلوق، ولكن لفظي هذا به مخلوق، قال: من قال هذا فقد جاء بالأمر كله، إنما هو كلام الله على كل حال، الحجة فيه: حديث أبي بكر:** ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ **[الروم: ١ – ٢]، فقيل له: هذا مما جاء به صــاحبك، فقال: لا والله، ولكنه كلام الله، هذا وغيره، إنما هو كلام الله، قلت[الرواي]: بســم الله الرحمن الرحيم** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ **[الأنعام: ١]، هذا الذي قرأته الساعة كلام الله؟، قال: "إي والله، هو كلام الله، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فقد جاء بالأمر كله، أيش يبقى إذا قال: لفظي؟!**"[٢].

تعليق الغزي: يرى الغزي أنّ عبارات المخالف صــريحة في نفي خلق القرآن، وأنّه فرّق بصــراحة بين التلفظ والملفوظ، لأنه قال (لفظي هذا به مخلوق)، ومع ذلك يُصــرُّ أحمد أنه قول الجهم بعينه، وأنّ أصــحابه أتوا بالأمر كله، مما يدل أنّ مشــكلته مع اللفظية ليســت لأنّ قولهم مبهم، ويستشــكل الغزي قول أحمد عن اللفظي: (أتى بالأمر كله، أيش يبقى إذا قال: لفظي)[٣].

---

(١) غزي (١٤٣).

(٢) السنة للخلال (١٧٣/٢).

(٣) غزي (١٤٣-١٤٤).

فهذه الروايات الأربع يرى الغزي أنها تؤكد قصور تصور أحمد لقول اللفظية، وأن لديه موقفاً من اللفظية دون افتراض الجهمية[١].

- التعقيب على استشهاد الغزي بالروايات السابقة:

العبارات والاصطلاحات تُفهم وفق سياقها التاريخي، ووفق الخلفيّة الثقافية للقائل، فكما قال ابان القيم: "الكلمة الواحدة يقولها اثنان، يريد بها أحدهما أعظم الباطل، ويريد بها الآخر محض الحق، **والاعتبار بطريقة القائل، وسيرته، ومذهبه**"[٢].

ويقول السبكي: "فكثيراً ما رأيت من يسمع لفظة، فيفهمها على غير وجهها، والخبرة بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفية التي تختلف باختلاف عرف الناس، وتكون في بعض الأزمان مدحاً، وفي بعضها ذماً، أمر شديد، لا يدركه إلا فقيه بالعلم"[٣].

فكثير من العبارات المطلقة لا يمكن أن تفهمها دون النظر للخلفيّة الثقافية، والسياق التاريخي، خاصة الألفاظ التي تصدر من أهل المذاهب (التلفيقيّة)، فهي تُعد ألفاظاً اضطرارية أو مذهبية تحاول عدم الخروج من دائرة المذاهب، فكثير من متكلمة الصفاتية المنتسبين لأهل الحديث، يُطلقون عبارات أهل الحديث، ولكن ليس على مفاهيم أهل الحديث، فهم قصدوا الموافقة اللفظية.

ونحن هنا نتكلم عن أناس حُكي عنهم (التستّر) و(التمويه) كما تقدّم، فينبغي وضع ذلك في الحسبان، أو على الأقل عدم إغفال الاستعمال العرفي لفرقة القائل.

---

(١) غزي (١٤٤).

(٢) مدارج السالكين (٣/٤٨١).

(٣) قاعدة في الجرح والعديل (٥٣).

والسـؤال الآن: هل عبارة: (**القرآن كلام الله غير مخلوق**) صـريحة في نفي خلق الحرف؟!

يذكر القاضـي عبدالوهاب البغدادي الأشـعري أنّ هذه العبارة عبارة إجماعيّة(١)، فهذه العبارة لا يتورّع من قال بخلق الحروف المنتسـبين لأهل الحديث من إطلاقها، ولكنهم يتأولونها، وهذا أمر ظاهر معلوم لمن درس المقالات.

وكذلك قول: (القرآن غير مخلوق من جميع الجهات)، فبعضهم يُطلقه، ويصرف القرآن إلى المعنى النفسي، وهو غير مخلوق من جميع الجهات.

ومعنى (من كـل الجهـات) أي: من جهـة كونـه ملتواً، ومكتوبـاً، ومحفوظـاً، ومسـموعـاً، وقـد حكى البلخي عن طـائفـة تزعم أنّ القرآن الحقيقي في اللوح المحفوظ، دون الموجود عنـد النـاس، ثم قـال: "وقـالوا مع هـذا: إنّ القرآن في المصـاحف، وفي صـدور الناس، وإنه يُقرأُ، وإنّ ما يُسـمع من القارئ، ويُكتب في المصـحف هو القرآن **على ما اجتمع عليه أكثر الأمة**، إلا أنهم **ذهبوا في معنى** قولهم هذا إلى أنّ ما يُسمع، ويُكتب، ويُحفظ، **حكاية** القرآن"(٢).

فلاحظ كيف قصدوا موافقة العبارة الإجماعية، ثم تأولوها بالحكاية.

والأشـاعرة يُطلقون القول بأنّ كلام الله: مسـموع، ومتلو، ومحفوظ، ومكتوب، فقد قال الأشعري: "والقرآن مكتوب في مصاحفنا في الحقيقة، محفوظ في صدورنا في الحقيقة، متلو بألسنتنا في الحقيقة، مسموع لنا في الحقيقة"(٣).

---

(١) شرح عقيدة ابن أبي زيد (١١٣).

(٢) المقالات (٢٩٥).

(٣) الإبانة (١٠١).

وهم بذلك قصدوا موافقة العبارات الإجماعيّة، وفي ذلك يقول المقترح المصري: "وقد ذكر [الجويني] بعد ذلك فصل إطلاق الأمة أنّ كلام الله -تعالى- مكتوب في المصاحف، مقروء بالألسن، محفوظ في الصدور، مسموع، منزل، ومهما **أطلقت الأمة شيئاً، فإطلاقه متعيّن، ولكن لا بد من حمل ذلك على محمل صحيح** لا تأباه العقول"(١) ثم أخذ يتأوّل.

فلاحظ كيف قصد موافقة إطلاق الأمة، ثم ذكر أنه لا بد من تأويله، لذا قال السجزي عن الأشعري: "فقوله: القرآن غير مخلوق، مع هذا القول، تلاعب"(٢).

ولو جاء رجل وقال لآخر لا يعرف مذهب الأشعرية: (القرآن هو الذي في المصاحف مسموع متلو)، لجزم السامع أنه لا يقول بخلق الحرف، وأنه مصرّح بذلك، ولكن عند إدراك الخلفيّة المعرفيّة يتغيّر الأمر.

والحاصل أنّ الأشعرية لا يمنعون إطلاق القول بأنّ (القرآن غير مخلوق من كل وجه)، والخطيب البغدادي يقول: "ما كُتب في المصاحف، والصحف، والألواح وغيرها، قرآناً، والقرآن على أي وجه قُرئ، وتُلي، فهو واحد غير مخلوق"(٣)، فهل يرى الغزي أنه يحسن عند النظر في الخلاف في تحقيق عقيدة البغدادي، نفي الأشعريّة عنه، لمجرد هذا اللفظ؟!.

وأنقل نصوصاً من كتاب (السواد الأعظم) المنسوب لأبي حفص الصغير (ت٢٦٤هـ)، للتوضيح.

---

(١) شرح الإرشاد (٤٠٢/١).

(٢) رسالة في الحرف والصوت (١٥٣).

(٣) تاريخ بغداد (٣٤٢/٩).

يقول صاحب الكتاب ما يلي:

- "**فهذه** الكتب كلها كلام الله -تعالى- وصــفته، **وهو غير مخلوق، فمن قال: كلمة منها مخلوقة، فهو كافر بالله، يسمى جهميّاً**"[١].
- "الذي كُتب في المصــاحف هو قرآن **بالحقيقة**، ونحن نقرأ القرآن بالحقيقة، وفينا القرآن، وما يكتب الصــبيان في الألواح، هو قرآن، واعلم أنّ **القرآن كلام الله غير مخلوق**...ونحن نسمع **منك** كلام الله بالحقيقة"[٢].

فتأمل كيف جعل القرآن في المصـــاحف حقيقة، وهو المســـموع من القارئ حقيقة، وهو المكتوب في الألواح من الصـــبيان حقيقة، وكلام الله هو (هذه) الكتب، ومن أنكر ذلك فهو كافر جهمي، فهذا القائل على فهم الغزي، ألن يكون مصرّحاً بأن القرآن غير مخلوق؟!.

صاحب الكتاب السابق يصرّح بخلق الحرف والصوت[٣]، ومع ذلك صدرت منه العبارات السابقة، فتأمل ذلك.

وبمعرفة أنّ هذه العبارات قد يُطلقها من قال بخلق الحرف، وأنّ الإمام أحمد جعل الكرابيسي منهم، يُفهم رد الإمام أحمد الذي استشكله الغزي، فأحمد يرى أنّ كلام الكرابيسي متناقض، فهو إن قال بأن الحروف مخلوقة، فأي شيء أبقى، فالقرآن والكلام من حروف.

---

(١) السواد الأعظم (٦٤).

(٢) المرجع السابق (١٠٣-١٠٤) باختصار.

(٣) المرجع السابق (١٠٥-١٠٦).

ومما أغفله الغزي، ويؤكد أنّ الإمام أحمد فهم أنّ الكرابيسي من الجهمية القائلين بخلق الحرف، ما ذكره أبو طالب في الرواية السابقة، فإنه بعد أن ذكر مسألة اللفظ قال: "**قلت: بسم الله الرحمن الرحيم** ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾ **[الأنعام: ١]، هذا الذي قرأته الساعة كلام الله؟، قال: "إي والله، هو كلام الله، ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فقد جاء بالأمر كله، أيش يبقى إذا قال: لفظي؟!**"[١]، فهنا السؤال عن نفس الآية، بدلالة أنّ الإمام أحمد ذكر حديث أبي بكر رضي الله عنه، لـمّا قرأ آية الروم، فقال له الكفار: "**هذا ما جاء به صاحبك، فقال: لا والله، ولكنه كلام الله**"، فأحمد يتكلم عن نفس الآيات، فإن كانت حروفها مخلوقة، فما ذا بقي من الآية؟!.

القضية الخامسة: مشكلة الاعتماد على الرواية

تحدّث الغزي عن خطورة الاعتماد على الرواية الواحدة، وغلّط رواية البيهقي عن الإمام أحمد، والتي تدل على إدراك أحمد للتفصيل في مسألة اللفظ، وزعم أنها تغيير لرواية عبدالله حين قال: "**سمعت أبي يقول: كل من يقصد إلى القرآن بلفظ، أو غير ذلك، يريد به مخلوق، فهو جهمي**"[٢]، وزعم الغزي أنّ رواية عبدالله لا تدل على أنّ الإمام أحمد يقصد اللفظي القائل بخلق (الحروف)، وأخذ الغزي في تأويل معنى رواية عبدالله، وصرفها عن مسألة اللفظ[٣]، مع أنها ظاهرة المعنى، والراوي لهذا

---

(١) السنة للخلال (٢/١٧٣).

(٢) السنة (٨٥).

(٣) غزي (١٤٩-١٥٧).

الكلام (عبدالله بن أحمد) ذكرها في مبحث اللفظية، فسياقها، وعرض الراوي لها، يجعل المعنى ظاهراً، وعبدالله أعلم بما روى، وأعلم الناس بمقاصد أبيه.

والغزي مع كونه غلّط مخالفيه في اعتمادهم على رواية واحدة، ذكر أنّ هناك رواية أخرى تؤكد تصوّر أحمد للتفصيل، وهي قول أحمد: "**القرآن كيف تصرف في أقواله وأفعاله، فغير مخلوق، فأما أفعالنا فمخلوقة، قلت: فاللفظية تعدهم يا أبا عبد الله في جملة الجهمية؟، فقال: لا، الجهمية الذين قالوا: القرآن مخلوق**"(١)، ولكن الغزي جزم بأنها رواية مختلقة، لأن أحمد يجعل اللفظية من الجهمية، وفي هذه الرواية جعلهم فرقة أخرى مع الجهمية(٢)، وقد تقدم بيان عدم تصور الغزي لإطلاقات أهل الحديث، وأنّ لأهل الحديث إطلاق عام، وآخر خاص، لمصطلح (الجهمية)، وأنّهم قد يطلقونه في بعض السياقات على المخلوقيّة خاصة، وتقدم بيان ذلك بالشواهد.

والغزي مع تحذيره من الاعتماد على الرواية الوحدة، وجزمه بكذب رواية أخرى، يذكر رواية يرى أنها تؤكد تصوّره لموقف أحمد، فيذكر رواية ذكرها الذهبي عن المرّوذي أنه قال: "**قلت لأبي عبد الله: قد جاءوا بكلام فلان ليعرض عليك، وأعطيته الرقعة، فكان فيها: والإيمان يزيد وينقص فهو مخلوق، وإنما قلت: إنه مخلوق على الحركة والفعل لا على القول، فمن قال: الإيمان مخلوق، وأراد القول، فهو كافر، فلمّا قرأها أحمد وانتهى إلى قوله: الحركة والفعل، غضب، فرمى بها**

(١) سير الأعلام (١١/٢٩١).

(٢) غزي (١٥٧).

وقال: هذا مثل قول الكرابيسي، وإنما أراد الحركات مخلوقة، إذا قال الإيمان مخلوق، وأي شيء بقى؟ ليس يفلح أصحاب الكلام"(١).

وهذه الرواية يتعجب منها الغزي، فيقول: "وأين المشكلة هنا أن تكون الحركات مخلوقة؟، أليس هذا مذهب أهل السنة في باب القضاء والقدر؟"(٢)، ثم يستدل بها على زعمه عدم تصور أحمد للتفصيل.

وهذه الرواية ذكرها الذهبي بلا سند، ولا عزو، فماذا فعل الغزي، هل بحث عن مصدرها؟، هل حكم عليها بالوضع، خصوصاً وأنّ كلام أحمد في هذه الرواية يعارض مذهب أهل السنة في القدر -على فهم الغزي-، وبالتالي يعارض نصوص أخرى لأحمد صريحة في أنّ فعل العباد مخلوق؟!

لم يفعل الغزي أيّاً من ذلك، بل استدل بها، وحلّ مشكلة مصدرها بقوله عن الذهبي: "ولا أدري هل نقلها عن كتابه [المرّوذي] القصص، أم عن الأجزاء المفقودة من كتاب السنة؟!"(٣).

هكذا بكل سهولة تجاوز الغزي المنهجية العلمية التي يعوّل عليها، فاستند على رواية مثل هذه.

وهذه الرواية التي أخذها الغزي دون النظر للمصادر، خطيرة الشأن، فهي توضّح القضية التي يعالجها البحث.

---

(١) تاريخ الإسلام (١٨/ ٩٤).

(٢) غزي (١٤٦).

(٣) غزي (١٤٦).

وهي رواية موجودة في كتاب الإبانة لابن بطة بتمامها، ساقها بسنده[١].

وهذه الرواية تُحمل على أنّ غضب الإمام كان بسبب ظنه أنّ الرجل يتستّر، فيُظهر قولاً في طياته تجهم، فإن خاف، قال إنما قصدت كذا، وهذا الاحتمال يوافق السرديّة التي ترى أنّ اللفظية جهمية تتستّر.

ويقوّي ذلك، أنّ الإمام أحمد غضب قبل أن يُكمل قراءة التفصيل، فكأنه ظنّ أن الرجل يتستّر بألفاظ مجملة، ويؤكد هذا بقيّة الرواية التي ذكرها ابن بطة – والتي أغفلها الغزي–، ففي آخرها، أنّ الإمام أحمد قال عن الرجل: "**انظر كيف قدّم التوبة أمامه (إن أنكر عليّ أبو عبدالله تُبت) ولم يرد أن يتكلّم بكلام أنكره عليه**"[٢]، وحكى قوام السنة أن أحمد قال عن الرجل: "**لم يُرد أن يتكلم بكلام يريد أن يتوب منه**"[٣] فأحمد هنا يشير إلى رجل يظنه متلاعباً بالألفاظ، يخشى الإنكار.

ويؤكد ذلك أيضاً، ما رواه الخلال عن البزار أنه قال: "**قدم علينا رجل من صور، معروف بالصوري، متكلّم، حسن الهيئة كأنه راهب، فأعجبنا أمره، ثم ألقى مسائل، فجعل يقول: (الإيمان مخلوق)" ثم ذكر أنهم عرضوا قوله لعبدالوهاب الورّاق، فأحالهم للإمام أحمد، فقال أحمد: "هذه مسائل الجهم، وهي سبعون مسألة، اذهبوا فاطردوا هذا من عندكم**"[٤].

فلاحظ أهمية حكاية البزار لنفس القصة التي حكاها المرّوذي، فهنا تكشف الرواية عن الخلفيّة الثقافية للمسؤول عن قوله، وأنّه رجل متكلّم، وتكشف موقف

(١) الإبانة الكبرى (٢/٣٤٤).

(٢) الإبانة الكبرى (٢/٣٤٥).

(٣) الحجة (٢/٦٥٩).

(٤) السنة للخلال (٢/١٥).

أحمد، فأحمد يرى أنّ كلامه من تدرّجات الجهميّة المعلومة عنده، فهو يتكلم عن مسألة من سبعين مسألة معيّنة من مسائل الجهم.

وهذا **الصوري** الذي كشفت رواية الخلال عن اسمه، هو موسى بن عقبة، ولمعرفته أثر كبير، فقد جعله عبدالرحمن بن حمدان من أمثال الأنطاكي، وذكر أنه صاحب كتب وكلام(١)، وروي أن الإمام أحمد لـمّا ذُكر له قدومه لبغداد، قال: "انظروا على من نزل، وإلى من يأوي"(٢)، اهتماماً بخطره.

فما كانت مقالة الصوري التي وصفها أحمد بأنها: "**مثل قول الكرابيسي**"(٣)؟!.

قلت: عقد ابن بطّة لبيان مقالة الصوري باباً كاملاً بعنوان (بيان كفر طائفة من الجهمية زعموا أنّ القرآن ليس في صدور الرجال)، نقل فيه الكلام عن موسى بن عقبة(٤).

تخيّل أنّ باباً كاملاً، يوضّح مقالة صاحب الرواية التي استند عليها الغزي، أغفله الغزيّ!، فأي قصور هذا؟!.

ومما جاء في هذا الباب:

أ- إنكار الصوري على من يقول أنّ القرآن في الصدور، وزعمه مشابهته النصارى(٥).

---

(١) شرح اللالكائي (١/١٦٦).

(٢) الإبانة الكبرى (١/٢٣٢).

(٣) الإبانة الكبرى (٢/٣٤٥).

(٤) مجموع الفتاوى (١٢/٢٩٢).

(٥) الإبانة الكبرى (١/١٢٣).

ب- أنّ الإمام أحمد أخرج كتاباً عنده، فيه الأحاديث التي تُبيّن أنّ القرآن في صدور الرجال، وفي المصاحف، للرد على مقالة الصوري[١].

ج- أن الإمام أحمد وصف الصوري بأنه "صاحب كلام"[٢]، لا صاحب حديث.

د- أنّ أبا طالب قال للإمام أحمد: "إنه [الصوري] قد أقرّ بما كتب به، وقال: أستغفر الله، فقال [أحمد]: لا يقبل منه ولا كرامة، يجحد ويحلف، ثم يُقرّ"[٣]، وهذا مما يؤكد تسترّه، وتمويهه، وأنّ أحمد قد علم منه ذلك، فيؤكّد محمل الرواية السابق.

فلاحظ أنّ الرواية التي استند عليها الغزي، وأهمل البحث فيها، بيّنت غلط سرديّة الغزي، وكشفت عدم تصوّره لروايات الإمام، ولمقالات أهل ذلك الزمان، وإطلاقاتها، فالمسؤول عنه في الرواية ظهر أنه الصوري الذي يصرّح بأن القرآن لا يكون في صدور الرجال.

وتفسير الغزي للرواية، لا ينتهض لمواجهة النصوص المستفيضة عن أحمد في خلق أفعال العباد، ولا ينتهض لإبطال دلالة روايات إنكار أحمد على من قال: لفظي غير مخلوق، فقد تقدّم أن التفريق بين من قال ذلك وبين اللفظية، يدل على إدراك أحمد للتفصيل، فأحمد تفطّن للإجمال في قول: لفظي بالقرآن غير مخلوق.

كما أنّ الروايات بيّنت سبب اعتراض الإمام أحمد على القول بأن الإيمان مخلوق، فذكرت أن الإمام اعترض عليه، لدخول أسماء الله، والقرآن، في لفظ الإيمان، فهذا ما أنكره، ولم يذكر الحركة[٤]، لذا فهم عبدالغني المقدسي من تعليل

(١) المرجع السابق (٢/١٢٤) وما بعدها.

(٢) المرجع السابق (٢/١٢٣).

(٣) المرجع السابق (٢/١٢٤)

(٤) الإبانة (٣٤٦).

الإمام أحمد، وتفريقه، ما تقدّم، فقال: "**وإنما كفر من قال بخلقه[الإيمان]؛ لأن الصلاة من الإيمان، وهي تشتمل على قراءة وتسبيح وذكر الله عز وجل، ومن قال بخلق ذلك كفر، وتشتمل على قيام وقعود وحركة وسكون، ومن قال بقدم ذلك ابتدع**"(١).

وهذا فهم ابن بطة أيضاً، فقد ذكر أنّ من قال بأن الإيمان مخلوق، فهو كافر لأنه قائل بخلق أسماء الله، ومن قال غير مخلوق فهو مبتدع، "**لأنّ القدريّة، تقول: إن أفعال العباد وحركاتهم مخلوقة**"(٢).

بل هناك رواية صريحة في إدراك أحمد للتفصيل، لعل الغزي تجاوزها، أو لم يعلم بها، مع أنّ التطرق لها محوري في بحث القضيّة، وهذه الرواية ذكرها تلميذ أحمد، إبراهيم الحربي، في (رسالة أنّ القرآن غير مخلوق)، فقال: " **كنت جالساً عند أحمد بن حنبل، إذ جاءه رجل، فقال: يا أبا عبد الله إن عندنا قوماً يقولون إن ألفاظهم بالقرآن مخلوقة، فقال أحمد بن حنبل: يتوجّه العبد بالقرآن إلى الله خمسة أوجه، كلها غير مخلوقة: حفظ بقلب، وتلاوة بلسان، وسمع بآذان، ونظر ببصر، وخط بيد، فالقلب مخلوق والمحفوظ غير مخلوق، والتلاوة مخلوقة والمتلو غير مخلوق، والنظر مخلوق والمنظور إليه غير مخلوق**"(٣).

---

(١) ذيل طبقات الحنابلة (٥٥/٣).

(٢) الإبانة الكبرى (٣٤٧/١).

(٣) رسالة في أنّ القرآن غير مخلوق (٣٢).

وقد رواه عن الحربي الحافظ السجزي[١]، كما نقله عنه ابن المحب، ولعله في كتاب الإبانة للسجزي، وروى ابن بطة قريباً منه، من غير طريق الحربي[٢]، وتابعه الخلال[٣]، وذكر ابن المحب أنّ البيهقي رواها في (مناقب أحمد) وجادة من كتاب ابن القطان من طريق آخر[٤].

وفي لفظ الرواية السابق إشكال، وهو قوله: (**والتلاوة مخلوقة**)، وهذا اللفظ لا يصدر من أحمد، ولكن يزيل الإشكال أن لفظه عند السجزي: "**واللسان مخلوق، والمتلو به غير مخلوق**"[٥]، وكذا هو عند ابن بطة[٦]، وابن القطان[٧]، وعند ابن البنّاء الحنبلي[٨]، وقوام السنة[٩]، فلعلّ ناسخ الرسالة أخطأ، وسبق قلمه، خاصة وأنّ (التلاوة والمتلو) مما يتبادر للذهن.

فهذه الرواية تؤكّد دراية أحمد بالتفصيل، ولا ينبغي إغفالها في البحث

---

(١) صفات رب العالمين (٢/٥٣٠).

(٢) الإبانة الكبرى (٢/١١٤).

(٣) صفات رب العالمين، ابن المحب (٢/٥٢٩).

(٤) المرجع السابق (٢/٥٢٩).

(٥) المرجع السابق (٢/٥٣١).

(٦) الإبانة الكبرى (٢/١١٤).

(٧) الصفات، ابن المحب (٢/٥٣٠).

(٨) الرد على المبتدعة (١٢٢).

(٩) الحجة (٢/٥٤٥).

القضية السادسة: الكلام عن مقالة الإمام البخاري

صـــرّح البخاري بوضـــوح عن مقالته في كتابه (خلق أفعال العباد والرد على الجهمية)، ومراده ظَهَر في عنوان كتابه، فهو ينكر مقالة الجهمية (خلق الحرف)، وينكر مقالة القدريّة (خلق فعل العبد).

وهذا الاعتقاد ذهب إليه أحمد -كما تقدّم-، وهذا ما أراد البخاري أن يؤكّده، فنقل قول الإمام أحمد: "لا تعجبني قراءة حمزة"(١)، ثم قال البخاري: "ولا يقال: لا يعجبني القرآن"(٢)، ونصـــوص أحمد في كراهية قراءة حمزة كثيرة، وهذا تأكيد بأنّ الإمام أحمد لا إشكال عنده في إطلاق الخلق على فعل العبد، عند ظهور المعنى.

وقد نقل المرّوذي -نقل مقرّ- عن أبي الســـائب أنه سُـئل "عن قوم زعموا أنّ **ألفاظهم وأصـواتهم** التي يقرؤون بها القرآن غير مخلوقة، فكتب أبو الســـائب بخطه: هذه بدعة، وما آمن أن يكون أكثر من ذلك، والقرآن كلام الله غير مخلوق، وقال: حدثنا أبو أســـامة، عن جرير بن حازم، قال: ســـمعت أبا رجاء عمران بن تيم، قال سمعت ابن عباس ﵄ على منبر البصرة، يقول: لا يزال الناس بخير ما لم يتكلموا في **القرآن والقدر**"(٣).

---

(١) خلق أفعال العباد (٧٩٣).

(٢) المرجع السابق.

(٣) السنة للخلال (٢/٢١٨).

فتأمل هذه الرواية التي أقرّ بها رجل من أخصّ تلاميذ أحمد، كيف تنكر على من يقول: أصواتنا وألفاظنا بالقرآن غير مخلوقة، وفي نفس الوقت تؤكد عدم خلق القرآن، ثم تذكر حديث ابن عباس ﷺ في النهي عن الخوض في القرآن والقدر، وهذا مقصد البخاري، حتى كأنّه أخذ عنوان كتابه من هذه الرواية.

وقد أظهر البخاري عنايته بتحرير موقف أحمد، وإبطال انتحال من قال بخلق اللفظ، أو بعدم خلقه، لمقالته، فقال: "فأما ما احتج به الفريقان لمذهب أحمد، ويدّعيه كلٌ لنفسه، فليس بثابت كثير من أخبارهم، وربما لم يفهموا دقّة مذهبه، بل المعروف عن أحمد وأهل العلم، أنّ كلام الله غير مخلوق، وما سواه فهو مخلوق، وأنهم كرهوا البحث والتنقيب عن الأشياء الغامضة، وتجنبوا أهل الكلام"(١).

وقال ابن تيمية: "ورأيت بخط القاضي أبي يعلى - رحمه الله - على ظهر (كتاب العدة) بخطه قال: نقلت من آخر (كتاب الرسالة للبخاري في أن القراءة غير المقروء)، وقال: وقع عندي عن أحمد بن حنبل على اثنين وعشرين وجهاً كلها يخالف بعضها بعضاً، والصحيح عندي أنه قال: ما سمعت عالماً يقول: لفظي بالقرآن غير مخلوق، قال وافترق أصحاب أحمد بن حنبل على نحو من خمسين، قال أبو عبد الله البخاري قال ابن حنبل: (اللفظي) الذي يقول: القرآن بألفاظنا مخلوق"(٢).

ولن أطيل الكلام عن مقالة البخاري، لكونها ليست في صلب البحث، لأنّ مقالته مغايرة للكرابيسي، وهذا ما لم يتصوّره الغزي الذي زعم أنّ البخاري يوافق صاحب الرقعة التي رفضها أحمد(٣)،وقد تبيّن فيما تقدّم أن صاحب الرقعة هو

---

(١) خلق أفعال العباد (٦٢٧-٦٢٨).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/٣٦٦).

(٣) غزي (١٦٠).

الصـوري القائل بأن القرآن ليس في القلوب، فكيف يكون موافقاً للبخاري المصـرّح بأن القرآن "المسطور المكتوب، **الموعى في القلوب**، فهو كلام الله ليس بخلق"[(١)]؟!.

وهذا الوهم جعل الغزي يظن أنّ البخاري نقد في كتابه اســتدلالات أحمد[(٢)]، والحقيقة أنه نقد الاســتدلال بتلك الأدلة على القول بأنّ اللفظ غير مخلوق، وهذا لم يفعله أحمد، فخلاف مع البخاري لا يتعدى كونه خلاف عبارة.

---

(١) خلق أفعال العباد (٥٧٥).

(٢) غزي (١٦١).

المصادر:

١- الإبانة الكبرى، ابن بطة، تحقيق: آل حمدان، دار المنهج الأول، الرياض، ١٤٣٦هـ.

٢- الإبانة عن أصول الديانة، الأشعري، ت: فوقيه حسن، دار الأنصار، القاهرة، ١٣٩٧هـ.

٣- الاختلاف في اللفظ، ابن قتيبة، ت: الرازحي، دار النصيحة، المدينة، ١٤٤١هـ.

٤- الاعتقاد، البيهقي، ت: أنس الشرفاوي، دار التقوى، دمشق، ١٤٤١هـ.

٥- الانتقاء، ابن عبدالبر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦- بيان شبهة الحروفية لأبي نعيم، وملحق بنصين لابن منده في مسألة اللفظ، ت: محمد آل حق، الخزانة الأندلسية، الرياض، ١٤٤٤هـ.

٧- تاريخ الإسلام، الذهبي، ت: عمر تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ.

٨- تاريخ بغداد، الخطيب، ت: بشار عواد، دار المغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٩- الحجة على تارك المحجة، أبو الفتح نصر المقدسي، اختصار: محمد الحلبي، ت: عبدالرحمن الحجي، دار الأمر الأول، الرياض، ١٤٣٧هـ.

١٠- الحجة في بيان المحجة، الأصبهاني، ت: الجمل، دار الفاروق، المنصورة، ١٤٤٠هـ.

١١- خلق أفعال العباد، البخاري، ت: فهد الفهيد، دار الحجاز، القاهرة، ١٤٣٥هـ.

١٢- ذم الكلام وأهله، الهروي، ت: عبدالله الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٩هـ.

١٣- ذيل طبقات الحنابلة، ابن رجب، ت: العثيمين، مكتبة العبيكان، ١٤٢٥هـ.

١٤- الرد على الزنادقة والجهمية، أحمد بن حنبل، ت: دغش، دار القبس، الرياض ١٤٣٥هـ.

١٥- الرد على المبتدعة، ابن البناء الحنبلي، ت: ابن حمدان، دار المنهج الأول، ١٤٣٧هـ.

١٦- رسالة إلى أهل زبيد، السجزي، ت: د. باكريم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤٣٧هـ.

١٧- رسالة في أن القرآن غير مخلوق، إبراهيم الحربي، ت: الشبل، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ.

١٨- السنة، الخلال، ت: عادل آل حمدان، دار الأوراق الثقافية، جدة،١٤٣٩هـ.

١٩- السنة، عبدالله بن أحمد، ت: عادل آل حمدان، طبعة المحقق، ١٤٣٧هـ.

٢٠- سير أعلام النبلاء، الذهبي، مجموعة من المحققين بإشراف الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

٢١- شرح أصول اعتقاد أهل السنة، اللالكائي، ت: أحمد الغامدي، دار طيبة، ١٤٢٣هـ.

٢٢- شرح الإرشاد، المقترح المصري، ت: نزيهة، مركز الأشعري، المغرب.

٢٣- شرح عقيدة ابن أبي زيد، عبدالوهاب البغدادي، ت: بو خبزة والعمراني، مركز أبي الحسن الأشعري، المغرب، ١٤٣٥هـ.

٢٤- شرح علل الترمذي، ابن رجب، ت: همام عبدالرحيم، مكتبة المنار، الأردن، ١٤٠٧هـ.

٢٥- صريح السنة، ابن جرير، ت: المعتوق، دار الخلفاء، الكويت، ١٤٠٥هـ.

٢٦- صفات رب العالمين، ابن المحب، ت: عمار تمالت، دار الخزانة، الكويت، ١٤٣٢هـ.

٢٧- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى، ت: محمد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٢٨- طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ت: الطناحي والحلو، دار هجر، ١٤١٣هـ.

٢٩- طبقات الفقهاء، إبراهيم الشيرازي، تهذيب: ابن منظور، تحقيق، إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٧٠م.

٣٠- الفهرست، ابن النديم، ت: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٧هـ.

٣١- قاعدة في الجرح والتعديل، السبكي، ت: أبو غدة، دار البشائر، بيروت، ١٤١٠هـ.

٣٢- الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ت: مازن السرساوي، مكتبة الرشد، ١٤٣٤هـ.

٣٣- الله والدماغ- عقلانية الاعتقاد، كيلي جيمس كلارك، ترجمة: محمد سيد سلامة، دار ابن النديم ودار الروافد، بيروت، ٢٠٢٢م.

٣٤- مجموع الفتاوى، ابن تيمية، ت: ابن قاسم، مجمع الملك فهد، المدينة، ١٤٢٥هـ.

٣٥- مدارج السالكين، ابن القيم، ت: محمد البغدادي، الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٦هـ.

٣٦- مرآة الزمان، سبط ابن الجوزي، ت: مجموعة باحثين، دار الرسالة العالمية، دمشق، ١٤٣٤هـ

٣٧- مراجعات بحثية في التراث العقدي، مركز نماء، القاهرة، ٢٠٢٢م.

٣٨- مسائل الإمام أحمد، أبو داود، ت:طارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر، ١٤٢٠هـ.

٣٩- مسائل الإمامة ومقتطفات من كتاب الأوسط، الناشئ المعتزلي، ت: يوسف فان اس.

٤٠- مقالات الإسلاميين، الأشعري، ت: ريتر، دار فرانز، فيسبادن (ألمانيا)، ١٤٠٠ هـ.

٤١- المقالات، البلخي، ت: حسين خانصو ورفاقه، دار الفتح، عمّان، ١٤٤٢هـ.

٤٢- مناقب الإمام أحمد، ابن الجوزي، ت: التركي، دار هجر، ١٤٠٩هـ.

٤٣- مناقب الإمام الشافعي، البيهقي، ت: السيد أحمد، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٤٤- النقض على المريسي، الدارمي، ت: الألمعي، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ.